بسم الله الرحمن الرحيم

المحاضرة الأولى: عوامل حفظ السنة النبوية

وفيها: توطئة، وأربعة مطالب.

توطئة:

المطلب الأول: في بيان أن الله جل وعلا تولى حفظها.

المسألة الأولى: وعد الله بحفظ الذكر يشمل حفظ السنة أيضا، ووعد الله لا يخلف.

المسألة الثانية: أن الحكمة من الخلق لا تتحقق إلا بحفظ السنة مع القرآن.

المسألة الثالثة: لو لم يحفظ الله جل وعلا السنة لكلف العباد بما لا يُطيقون:

المسألة الرابعة: الواقع يشهد بأن الله تعالى تولى حفظ السنة بنفسه:

المطلب الثاني: عوامل ترجع إلى الرسول ﷺ.

1 -ترغيب النبي ﷺ في حفظ الحديث وحثه على نقله وتبليغه.

2 - تحذير النبي ﷺ وتنفيره من الكذب في الحديث.

3 -طبيعة كلامه ﷺ.

4 -طريقته ﷺ في إلقاء الكلام، وأسلوبه في عرض الحديث.

المطلب الثالث: عوامل ترجع إلى الصحابة رضوان الله عليهم.

العامل الأول: تعظيمهم للسنة وشدة حرصهم على معرفتها وحفظها:

العامل الثاني: الاحتياط والتثبت:

العامل الثالث: حبهم للشرف ومعالي الأمور ونفرتهم من الكذب.

المطلب الرابع: عوامل ترجع إلى الأمة وإلى علمائها.

العامل الأول: العناية بالإسناد.

العامل الثاني: التحري في تحمل الأخبار، والتشدد في قبولها.

العامل الثالث: ظهور جهابذة في نقد الحديث.

العامل الرابع: الحرص على الحديث والرحلة في طلبه.

العامل الخامس: كتابة الحديث وتدوينه.

العامل السادس: الحرص على عدم الخطأ ولو في حرف من الحديث.

توطئة:

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإن أصدق الحديث كلام الله جل وعلا، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

وبعد:

فإن للسنة النبوية عند المسلمين منزلة عالية، ومكانية سامية، فهي التي تبين الكتاب وتفسره، وتجلي غوامضه، بل إن فهم القرآن دون الاستعانة بالسنة من المحال، وطريق الضلال؛ لذا أوجب الله جل وعلا طاعة الرسول ﷺ في غير موضع من كتابه، وقرنها بطاعته، كما أمر النبي ﷺ بالأخذ بسنته واتباع هديه، وحذر من ترك ذلك والإعراض عنه.

ونظرا لأهمية السنة ومنزلتها، فقد طمع أهل الزيغ والإلحاد في إفساد الدين بإفسادها ومحاربته بإقصائها، أو على الأقل بالتشكيك في ثبوتها، خاصة وأنه لم يتيسر لها من العوامل مثل ما تيسر لنقل القرآن، فالقرآن قدره محدود، ونقل لفظه مقصود، لذلك نقلته الأمة بالتواتر، بخلاف السنة فهي كثيرة ومتفرقة، ومن المتعسر كتابتها وجمعها كلها في زمن النبي ﷺ، فلم ينقل بالتواتر إلا القليل منها.

قال ابن تيمية رحمه الله: (لما كانت ألفاظ القرآن محفوظة، منقولة بالتواتر لم يطمع أحد في إبطال شيء منه، ولا بزيادة شيء فيه، بخلاف الكتب قبله، قال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾[1]، بخلاف كثير من الحديث طمع الشيطان بتحريف كثير منه، وتغيير ألفاظه بالزيادة والنقصان، والكذب في متونه وإسناده)[2].

---

(1) سورة الحجر، الآية(9).

(2) ينظر: تلخيص الاستغاثة (1/ 171).

بيد أن الله جل وعلا قيض لها عوامل عدة كانت سببا لحفظها، وعونا على معرفة الصحيح من السقيم، وتمييز الأصيل من الدخيل، ومن تلك العوامل ما سيرد فيما يلي:

المطلب الأول: في بيان أن الله جل وعلا تولى حفظها:

وبيان ذلك يجد سبيله في المسائل الآتية:

المسألة الأولى: وعد الله بحفظ الذكر يشمل حفظ السنة أيضا، ووعد الله لا يخلف:

معلوم أن الله جل وعلا وعد بحفظ الذكر فقال: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾[1]. والسنة داخلة في الآية:

أ- إما نصا:

وذلك إذا قصد بالذكر الوحي؛ فالسنة وحي كما دلت على ذلك نصوص كثيرة، منها:

1/ قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴾[2].

2/ قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلْوَحْىِ ۚ وَلَا يَسْمَعُ ٱلصُّمُّ ٱلدُّعَآءَ إِذَا مَا يُنذَرُونَ ﴾[3].

3/ قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ۝٤٤ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ۝٤٥ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ ﴾[4].

وداخلة في الآية أيضا باعتبارها مما نزل ويتلى، إذ قد دلت نصوص كثيرة على ذلك منها:

1/ قوله تعالى: ﴿ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَآ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْحِكْمَةِ يَعِظُكُم بِهِۦ ﴾[5].

2/ وقوله تعالى: ﴿ وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴾[6].

---

(1) سورة الحجر، الآية (9).

(2) سورة النجم، الآية (٣ – ٤).

(3) سورة الأنبياء، الآية (٤٥).

(4) سورة الحاقة، الآية (٤٤-٤٦).

(5) سورة البقرة، الآية (231).

(6) سورة النساء، الآية (113).

3/ وقوله تعالى: ﴿ وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا ﴾[1].

قال الإمام الشافعي رحمه الله: (ذكر الله الكتاب وهو القرآن، وذكر الحكمة فسمعت من أرضى من أهل العلم بالقرآن يقول الحكمة سنة رسول الله)[2].

وقد حكى ابن القيم اتفاق سلف الأمة على تفسير الحكمة بالسنة فقال رحمه الله: (الكتاب هو القرآن، والحكمة هي السنة باتفاق السلف)[3].

4/ حديث المقدام بن معدي كرب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه ...»[4].

5/ عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ سئل عن الحمر فقال: « لم ينزل علي فيها شيء إلا هذه الآية الجامعة الفاذة: ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ (٧) وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾[5]»[6].

ب- وإما لزوما:

وهي داخلة باللزوم؛ لأنها التي تبين القرآن وتشرحه (فحفظها دلت عليه الآية إما اقتضاء، لأن لفظة الذكر عني بها الوحي فيقتضي السنة، وإما لزوما إذا قصر لفظ الذكر على

(1) سورة الأحزاب، الآية (٣٤).

(2) الرسالة للشافعي ص: (34 ، ط الوفاء).

(3) الروح ص: (75).

(4) أخرجه الإمام أحمد في المسند (4/ 130رقم 17213)، وأبو داود في سننه: كتاب السنة: باب لزوم السنة (4/ 200 رقم4604)، والترمذي في سننه: كتاب العلم باب ما نهي عنه أن يقال عند حديث رسول الله ﷺ (7/ 426 رقم 2801)، وابن ماجه في المقدمة، باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ (رقم 12)، والطبراني في المعجم الكبير (20/ 283 رقم 670)، والحديث قال عنه الترمذي: (هذا حديث حسن)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (1/ 516).

(5) سورة الزلزلة، الآيتان (7 -8).

(6) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب المساقاة، باب شرب الناس والدواب من الأنهار (رقم2371).

القرآن؛ لأن السنة شارحة ومبينة للقرآن، ومن تكفل بحفظ المبيَّن والمشروح فقد تكفل بحفظ الشارح والمبيِّن)[1].

قال العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي ﷺ: (أما السنة فقد تكفل الله بحفظها أيضا؛ لأن تكفله بحفظ القرآن يستلزم تكفله بحفظ بيانه وهو السنة، وحفظ لسانه وهو العربية، إذ المقصود بقاء الحجة قائمة والهداية باقية بحيث ينالها من يطلبها، لأن محمداً خاتم الأنبياء وشريعته خاتمة الشرائع. بل دل على ذلك قوله ﴿ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ﴾[2])[3].

الثانية: أن الحكمة من الخلق لا تتحقق إلا بحفظ السنة مع القرآن.

فالله جل وعلا خلق الخلق ليعبدوه، قال تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾[4]، وعبادته لا تكون بالهوى وإنما بما شرع، ومبنى الشرع على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وعليه فلا سبيل لعبادته إلا بحفظهما.

قال المعلمي ﷺ: (المقصود من حفظ القرآن أن تبقى الحجة قائمة والهداية دائمة إلى يوم القيامة؛ لأنّ محمدًا ﷺ خاتم الأنبياء وشريعته خاتمة الشرائع والله عز وجل إنما خلق الخلق لعبادته فلا يقطع عنهم طريق معرفتها، وانقطاع ذلك في هذه الحياة الدنيا انقطاع لعلة بقائهم فيها)[5].

وقال أيضا: (الخالق الذي هيأ لعباده ما يحفظون به مصالح دنياهم هو الذي شرع لهم دين الإسلام وتكفل بحفظه إلى الأبد وعنايته بحفظ الدين أشد وأكد لأنه هو المقصود

---

(1) ينظر: الوضع في الحديث لعمر بن حسن فلاتة (1/ 11) (مؤسسة مناهل العرفان دمشق/ 1401).

(2) سورة القيامة، الآية(19)

(3) ينظر: الأنوار الكاشفة ص:(33).

(4) سورة الذاريات: الآية (٥٦).

(5) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (1/ 48).

بالذات من هذه النشأة الدنيا قال الله عز وجل: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾[1].

الثالثة: لو لم يحفظ الله جل وعلا السنة لكلف العباد بما لا يُطيقون:

ذلك لأن الله تعالى أوجب عليهم في آيات عدة طاعة رسوله ﷺ، منها قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾[2]، وقوله: ﴿ قُلْ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾[3]، وقوله سبحانه: ﴿ وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾[4]، وقوله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾[5].

وطاعته تكون بتصديقه فيما أخبر، وإتيان ما به أمر، وترك ما عنه نهى وزجر، ولا سبيل لمعرفة تلك الأخبار والأوامر والنواهي بعد انقطاع الوحي وختم النبوة إلا بالنقل، فلو لم تحفظ السنة لما كان في استطاعة أحد أن يعرف فيما يطيع النبي ﷺ.

الرابعة: الواقع يشهد بأن الله تعالى تولى حفظ السنة بنفسه:

من حفظ الله للسنة أن الله جل وعلا يفضح المرء بمجرد الهم بالكذب في حديث رسول الله ﷺ؛ لذا قال سفيان رحمه الله: (ما ستر الله أحداً يكذب في الحديث)[6]، وقال عبد الرحمن بن مهدي رحمه الله: (لو أن رجلا هَمَّ أن يكذب في الحديث لأسقطه الله)[7]، وقال ابن المبارك رحمه الله: (لوهَمَّ رجل في السحر أن يكذب في الحديث لأصبح والناس يقولون: فلان كذاب)[8].

---

(1) المصدر السابق (1/ 234).

(2) سورة النساء، الآية (٦٤).

(3) سورة آل عمران، الآية (٣٢).

(4) سورة آل عمران، الآية (١٣٢).

(5) سورة النساء، الآية (٥٩).

(6) ينظر: شرح العراقي لألفيته (1/ 310).

(7) ينظر: المصدر السابق.

(8) ينظر: المصدر السابق.

المطلب الثاني: عوامل ترجع إلى الرسول ﷺ:

ثمت عوامل عدة ترجع إلى الرسول ﷺ في حفظ السنة منها:

1 -ترغيب النبي ﷺ في حفظ الحديث وحثه على نقله وتبليغه.

ومما ورد في ذلك قوله ﷺ: «نضر الله امرءا سمع مقالتي فوعاها، وحفظها، وبلغها، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه»[1].

وقوله ﷺ في خطبته يوم النحر في حجة الوداع: «فليبلغ الشاهد الغائب»[2].

ففي الحديث الأول دعوة نبوية مباركة لمن سمع الحديث فوعاه وحفظه حتى يبلغه كما سمعه، ومضمونها الدعوة له بالنضارة التي تعني(جمال الظاهر والباطن؛ فإن النضرة هي: البهجة والحسن الذي يكساه الوجه من آثار الايمان، وابتهاج الباطن به، وفرح القلب وسروره والتذاذه به، فتظهر هذه البهجة والسرور والفرحة نضارة على الوجه، ولهذا يجمع له سبحانه بين البهجة والسرور والنضرة، كما في قوله تعالى: ﴿فَوَقَىٰهُمُ ٱللَّهُ شَرَّ ذَٰلِكَ ٱلۡيَوۡمِ وَلَقَّىٰهُمۡ نَضۡرَةً وَسُرُورًا﴾[3]، فالنضرة في وجوههم، والسرور في قلوبهم، فالنعيم وطيب القلب يظهر نضارة في الوجه، كما قال تعالى: ﴿تَعۡرِفُ فِي وُجُوهِهِمۡ نَضۡرَةَ ٱلنَّعِيمِ﴾[4])[5].

---

(1) رواه الإمام أحمد في المسند (7/ 221)، وأبو داود في كتاب العلم: باب فضل نشر العلم (3/ 322 رقم 3660)، والترمذي في كتاب العلم: باب ما جاء في الحث عن تبليغ السماع (5/ 33-34 رقم 2656، 2657، 2658)، وابن ماجه في كتاب السنة: باب من بلغ علما (1/ 151-153 رقم 230،231،232)، كما رواه غيرهم عن عدة من الصحابة يبلغون بضعة وعشرين صحابيا من طرق عدة جمعها فضيلة شيخنا العلامة عبد المحسن العباد البدر -حفظه الله- في كتابه الماتع دراسة حديث: نضر الله امرءا سمع مقالتي، رواية ودراية، وهو كتاب مطبوع خلص فيه إلى أن الحديث بلغ حد التواتر.

(2) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الحج، باب الخطبة أيام منى (1/ 528 رقم1741).

(3) سورة الإنسان، الآية (11).

(4) سورة المطففين، الآية (23).

(5) ينظر: مفتاح دار السعادة (1/ 276) (تحقيق علي الحلبي/ دار ابن عفان/ ط1/ 1416).

فالحديث دليل على أن النبي ﷺ كان شديد الحرص على أن تحفظ سنته حتى تصل إلى أمته، لذا خطب في جمع عظيم من أصحابه في مسجد الخيف بمنى يحثهم على ذلك، فدعا هذه الدعوة المباركة المستجابة شحذا للهمم وإيقاظا للعزائم.

وأما الحديث الثاني ففيه الأمر بأن يبلغ الشاهد الغائب، والسابق اللاحق، كما أن فيه الحث على الوعي والحفظ لما يريد الإنسان أن يبلغه، إذ لا سبيل إلا التبليغ إلا بذلك، ففاقد الشيء لا يعطيه.

2 - تحذير النبي ﷺ وتنفيره من الكذب في الحديث:

فقد ورد عنه ﷺ الوعيد الشديد لمن تعمد الكذب عليه فقال ﷺ: «من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار»[1].

وقال ﷺ: «من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين»[2].

وقال ﷺ: «كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع»[3].

ففي هذه الأحاديث تعظيم أمر الكذب على النبي ﷺ، وجعله أعظم أنواع الكذب بعد الكذب على الله، ومن الكذب أن يروي الإنسان كل ما ينسب إلى النبي ﷺ من غير تثبت ولا روية، وأن يروج الأحاديث المكذوبة ويذيعها في الأمة من غير بيان لحالها وتحذير الناس منها.

قال ابن حبان رحمه الله: (إني خائف على من روى ما سمع من الصحيح والسقيم أن يدخل في جملة الكذبة على رسول الله ﷺ إذا كان عالما بما يروي)[4].

---

(1) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ (1/ 55 رقم110)، ومسلم في مقدمة صحيحه: باب تغليظ الكذب على النبي ﷺ (1/ 10)، وهو حديث متواتر كما صرح بذلك غير واحد من أهل العلم كابن حجر في الفتح (1/ 245).

(2) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه: باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين (1/ 9).

(3) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه: باب النهي عن الحديث بكل ما سمع(1/ 10 رقم 5).

(4) ينظر: كتاب المجروحين (1/ 16).

والمقصود أن هذا الوعيد الشديد مما حفظت به السنة فقد (كره قوم من الصحابة والتابعين إكثار الحديث عن النبي ﷺ خوفا من الزيادة والنقصان، والغلط فيه حتى إن من التابعين من كان يهاب رفع المرفوع، فيوقفه على الصحابي، ويقول: الكذب عليه أهون من الكذب على رسول الله ﷺ، ومنهم من يسند الحديث حتى إذا بلغ به النبي ﷺ قال: قال، ولم يقل رسول الله ﷺ، ومنهم من يقول: رفعه، ومنهم من يقول: رواية، ومنهم من يقول: يبلغ به النبي ﷺ، وكل ذلك هيبة للحديث عن رسول الله ﷺ، وخوفا من الوعيد)[1].

3 - طبيعة كلامه ﷺ:

مما سهل حفظ حديث النبي ﷺ أنه ﷺ كان يطيل السكوت ولا يتكلم إلا عند الحاجة، فإذا تكلم كان كلامه أفصح الكلام وأبلغه، وأحلاه وأعذبه، تسابق معانيه ألفاظه، ومع كونه قليل الألفاظ مقتضب الجمل إلا أنه واسع المعاني، كثير البركة، ومع أنه منزه عن التكلف والصنعة يلقيه على السجية دون أن يقصد إلى تزيينه وتنميقه إلا أنه يأتي محذوف الفضول، سالما من التعقيد والعي والخطل، فهو باختصار كلام موجز ومعجز؛ لأن (اجتماع الكلام وقلة ألفاظه، مع اتساع معناه، وإحكام أسلوبه في غير تعقيد ولا تكلف، ومع إبانة المعنى واستغراق أجزائه، وأن يكون ذلك عادة وخلقا يجري عليه الكلام في معنى معنى، وفي باب باب، شيء لا يعرف في هذه اللغة لغيره ﷺ -لأنه في ظاهر العادة يستهلك الكلام ويستولي عليه بالكلف، ولا يكون أكثر ما يكون إلا باستكراه وتعامل، كما يشهد به العيان والأثر- فكان تيسير ذلك للنبي ﷺ واستجابة على ما يريد وعلى هذا النحو الذي خرج به نوعا من الخصائص التي انفرد بها دون الفصحاء والبلغاء، وذهب بمحاسنها في العرب جميعا. وهذا الذي كان يعجب له أصحابه ويرونه طبقة في هذا اللسان وطرازا لا يحسنه إنسان)[2].

---

(1) ينظر: شرح السنة للبغوي (1/ 255).

(2) ينظر: إعجاز القرآن الكريم والبلاغة النبوية للرافعي ص:(300) (دار الكتاب العربي/ 1410).

لذا كان النبي ﷺ إذا تكلم أصغت لكلامه الأسماع، ومالت إليه القلوب، فيأخذ بمجامعها، وينفذ إلى سويدائها، فتقشعر منه الجلود، وتذرف العيون، وتتفتح العقول لفهمه وعقله، والصدور لحفظه وضبطه، لأن مسارعة الناس إلى حفظ الكلام منوط بما اشتمل عليه من المحاسن، فكلما كثرت فيه كثر من يحفظه ويتناقله؛ وقديما قال شاعر المعرة[1]:

من الناس من لفظه لؤلؤ ... يبادره اللقط إذ يلفظ
وبعضهم قوله كالحصى ... يقال فيلغى ولا يحفظ

4 - طريقته ﷺ في إلقاء الكلام، وأسلوبه في عرض الحديث.

فقد كان لطريقة النبي ﷺ في الكلام دور مهم في تيسير حفظ حديثه، وضبط خطبه وأقواله، فمع أن كلامه ﷺ جمع من الصفات ما ذكرت، و فوق ما وصفت، ومع أن الله (ألقى المحبة عليه وغشاه بالقبول، وجمع له بين المهابة والحلاوة، بين حسن الإفهام وقلة عدد الكلام، ومع استغنائه عن إعادته وقلة حاجة السامع إلى معاودته)[2]، مع هذا كله إلا أن النبي ﷺ كان لا يسرد الحديث سردا، بل كان يتكلم بكلام بَيِّن فصل، بالإمكان عده، ويعيده مرارا حتى يتيسر عقله وضبطه، حرصا منه ﷺ على أن تحفظ السنة حتى تصل إلى سائر الأمة

فعن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ: (كان يحدث حديثا لو عده العاد لأحصاه)[3].

وفي رواية: (ما كان رسول الله ﷺ يسرد كسردكم هذا، لكنه كان يتكلم بكلام بين فصل يحفظه من جلس إليه)[4].

وعن أنس رضي الله عنه: (أن النبي ﷺ كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثا حتى تفهم عنه)[5].

---

(1) هو أبو العلاء المعري، والبيتان في كتاب اللزوميات (2/ 79) (تحقيق الخانجي/ مكتبة الخانجي القاهرة).

(2) ينظر: البيان والتبين للجاحظ (2/ 17) بتصرف (تحقيق هارون/ مكتبة الخانجي/ ط5/ 1405).

(3) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب المناقب، باب صفة النبي ﷺ (2/ 519 رقم3567)، ومسلم في صحيحه كتاب الزهد والرقائق، باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم(4/ 2298 رقم2493).

(4) أخرجه الإمام أحمد في المسند (6/ 138، 257) والترمذي في كتاب المناقب، باب في كلام النبي ﷺ (5/ 560) رقم3639)، ينظر: السلسلة الصحيحة للألباني (5/ 131) رقم2097).

(5) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب العلم، باب من أعاد الحديث ثلاثا ليفهم عنه(1/ 51) رقم(95)

ثالثا: عوامل ترجع إلى الصحابة رضوان الله عليهم:

لقد يسر الله جل وعلا لصحابة نبيه ﷺ عوامل كثيرة ساهمت في حفظهم السنة النبوية، أجملها في ما يلي:

العامل الأول: تعظيمهم للسنة وشدة حرصهم على معرفتها وحفظها:

لقد ضرب الصحابة أروع الأمثلة في التفاني في حب النبي ﷺ، والحرص على معرفة سيرته، وحفظ سنته، والاقتداء بهديه، فمنهم من كان لا يكاد يفارقه في حله وترحاله -غير مبال بما يلاقيه في سبيل ذلك من المتاعب والمصاعب- حرصا على ألا يفوته شيء من هديه وعلمه، بل إن الحرص على سنته دفعهم إلى أن يسألوا أزواجه عن هديه في خلواته ومع أهله. فهذا أبو هريرة يشهد لع النبي ث بالحرص على ذلك فقد قال ﷺ: يا رسول الله من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة؟ قال رسول الله ﷺ: (لقد ظننت يا أبا هريرة أن لا يسألني عن هذا الحديث أحد أول منك لما رأيت من حرصك على الحديث...)[1].

و هذا الحرص يظهر في صور عدة أذكر منها أمرين:

الأول: التناوب على حضور مجالسه ﷺ:

فعن عمر بن الخطاب ﷺ قال: (كنت أنا وجار لي من الأنصار نتناوب النزول على رسول الله ﷺ ينزل يوما وأنزل يوما فإذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره وإذا نزل فعل مثل ذلك...)[2].

الآخر: الرحلة في طلب الحديث الواحد:

فهذا جابر بن عبد الله ﷺ يقول: بلغني عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ حديث سمعه من رسول الله ﷺ لم أسمعه منه، قال: فابتعت بعيرا فشددت عليه رحلي، فسرت إليه شهرا حتى أتيت الشام، فإذا هو عبد الله بن أنيس الأنصاري، قال: فأرسلت إليه أن جابرا على الباب، قال: فرجع إلي الرسول فقال: جابر بن عبد الله؟! فقلت: نعم، قال: فرجع

---

(1) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب العلم باب الحرص على الحديث(1/ 52 رقم99).

(2) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب العلم باب التناوب في العلم (1/ 49 رقم89)

الرسول إليه، فخرج إلي فاعتنقني واعتنقته، قال: قلت: حديث بلغني أنك سمعته من رسول الله ﷺ في المظالم لم أسمعه، فخشيت أن أموت أو تموت قبل أن أسمعه، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يحشر الله العباد، أو قال: يحشر الله الناس -قال: وأومأ بيده إلى الشام- عُراة غُرلا بُهْما»، قلت: ما بُهْما؟ قال: «ليس معهم شيء»، قال: «فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب: أنا الملك أنا الديان لا ينبغي لأحد من أهل الجنة أن يدخل الجنة، وأحد من أهل النار يطلبه بمظلمة، ولا ينبغي لأحد من أهل النار يدخل النار، وأحد من أهل الجنة يطلبه بمظلمة حتى اللطمة»، قال: قلنا كيف هو، وإنما نأتي الله تعالى عراة غرلا بهما؟! قال: «بالحسنات والسيئات»[1].

العامل الثاني: الاحتياط والتثبت:

مع ما عرف به الصحابة من شدة المتابعة فقد امتازوا أيضا بكثرة التحري ودقة الملاحظة، فإذا وصفوا بالغوا في التدقيق في الوصف كأنك ترى الموصوف رأي العين، وإذا نقلوا بالغوا في التحري حتى لا يخالجك أدنى شك في أن المنقول عين الحق.

مما يدل على احتياطهم وتثبتهم أمور عدة أقتصر على ذكر أمرين:

أحدهما: كان الصحابة رضوان الله عليهم لا يكثرون من رواية الحديث مخافة الزيادة فيه أو النقص منه، مما قد يؤدي إلى الدخول في الوعيد الشديد الوارد في الكذب على النبي ﷺ؛ لذا قال ابن عدي رحمه الله: (وقد تحرج قوم من أصحابه من الرواية عنه خوفا من الزيادة والنقصان فيما سمعوا منه لئلا يكونوا داخلين في قوله عليه السلام: «من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار»)[2].

والدليل على هذا ما يلي:

---

(1) أخرجه الإمام أحمد في المسند (3/ 495، رقم 16085)، والبخاري في الأدب المفرد ص: (337 رقم 970)، والطبراني في الكبير (رقم 3638)، والحاكم في المستدرك (2/ 475)، والخطيب البغدادي في الرحلة في طلب الحديث ص: (110)، وقد صححه الحاكم ووافقه الذهبي، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (1/ 133): (فيه عبد الله بن محمد ضعيف)، وحسنه الألباني في ظلال الجنة في تخريج السنة لابن أبي عاصم (1/ 225).

(2) ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال (1/ 1) (دار الفكر/ ط3/ 1409)

1/ عن عبد الله بن الزبير ﷺ قال: قلت للزبير: إني لا أسمعك تحدث عن رسول الله ﷺ كما يحدث فلان وفلان، قال: (أما إني لم أفارقه ولكن سمعته يقول: «من كذب علي فليتبوأ مقعده من النار») [1].

2/ وعن أنس ﷺ قال: (إنه ليمنعني أن أحدثكم حديثا كثيرا أن النبي ﷺ قال: «من تعمد علي كذبا فليتبوأ مقعده من النار»)[2].

الأمر الثاني: التثبت ممن نقل الحديث:

قد كان بعض الصحابة يتثبتون ممن نقل الحديث عن النبي ﷺ ويطالبونه بإقامة البينة عليه مع ثبوت عدالتهم، وانتفاء التهمة عنهم، وبراءتهم من الكذب على النبي ﷺ.

فعن أبي سعيد الخدري قال: (كنت في مجلس من مجالس الأنصار إذ جاء أبو موسى كأنه مذعور، فقال: استأذنت على عمر ثلاثا، فلم يؤذن لي فرجعت، فقال: ما منعك؟ قلت: استأذنت ثلاثا فلم يؤذن لي فرجعت، وقال رسول الله ﷺ: «إذا استأذن أحدكم ثلاثا فلم يؤذن له فليرجع». فقال: والله لتقيمن عليه ببينة! أمنكم أحد سمعه من النبي ﷺ؟ فقال أبي بن كعب: والله لا يقوم معك إلا أصغر القوم، فكنت أصغر القوم فقمت معه، فأخبرت عمر أن النبي ﷺ قال ذلك)[3].

قال الخطيب البغدادي رحمه الله: (وفي تشديد عمر على الصحابة في روايتهم حفظٌ لحديث رسول الله ﷺ، وترهيبٌ لمن لم يكن من الصحابة أن يدخل في السنن ما ليس منها؛ لأنه إذا رأى الصحابيَّ المقبولَ القول المشهورَ بصحبة النبي ﷺ قد تُشدد عليه في روايته، كان هو أجدر أن يكون للرواية أهيب، ولما يلقي الشيطان في النفس من تحسين الكذب أرهب)[4].

(1) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب العلم باب إثم من كذب على النبي محمد ﷺ (1/ 55 رقم107)

(2) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب العلم باب إثم من كذب على النبي محمد ﷺ (1/ 55 رقم 108)، ومسلم في مقدمة صحيحه باب تغليظ الكذب على النبي ﷺ (1/ 10 رقم 2).

(3) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الاستئذان، باب التسليم والاستئذان ثلاثا (4/ 139 رقم 6245).

(4) ينظر: شرف أصحاب الحديث ص: (163) (تحقيق عمرو عبد المنعم/ مكتبة ابن تيمية).

وعن علي رضي الله عنه قال: (كنت إذا سمعت من رسول الله ﷺ حديثا نفعني الله بما شـاء منـه، وإذا حدثني عنه غيره أستحلفه، فإذا حلف لي صدقته...) [1].

قال ابن حبان رحمه الله: (وتبع عمر عليه علي بن أبي طالب رضوان الله علـيهما باسـتحلاف من يحدثه عن رسول الله ﷺ وإن كانوا ثقاتا مأمونين، ليعلم بهم توقي الكذب على رسول الله ﷺ فيرتدع من لا دين له عن الدخول في سخط الله جل وعلا) [2].

العامل الثالث: حبهم للشرف ومعالي الأمور ونفرتهم من الكذب:

من الأخلاق الرفيعة التي كان العرب يتصفون بها في جـاهليتهم، ثـم زادهـا الإسـلام رسوخا في نفوسهم، حب الشرف، وبغض الكذب.

فالكذب إذا أثر عن أحد منهم كان له سبة وعـارا، يلاحقـه في مجالسـه ملاحقـة الظـل لشخصه، لذا كانوا يأنفون منه ولو كانت لهم فيه أعظم المصالح، فهذا أبو سفيان بـن حـرب لما سأله هرقل عن النبي ﷺ يقول: (والله لولا الحياء من أن يأثروا علي كذبا لكذبت عنه)[3].

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: (وفيه دليل على أنهم كانوا يستقبحون الكذب إمـا بالأخـذ عن الشرع السابق أو بالعرف، وفي قوله (يأثروا) دون قوله يُكَذبوا دليل على أنـه كـان واثقـا منهم بعدم التكذيب لو كذب؛ لاشتراكهم معه في عداوة النبي ﷺ، لكنه ترك ذلك اسـتحياء وأنفة من أن يتحدثوا بذلك بعد أن يرجعوا فيصير عند سامعي ذلك كذابا)[4].

وقد كان هذا حالهم وليس عندهم من الدين ما يـزعهم عـن الكـذب ويمـنعهم منـه، فكيف وقد طرق أسماعهم من الآيات والأحاديث ما ينفرهم ويزجرهم عن الاقـتراب منـه بَلْه اقترافه؟

---

(1) أخرجه أحمد في المسند(1/ 179)، وأبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب الاستغفار(2/ 86)، الترمذي في سننه كتاب الصلاة، باب ما جاء في الصلاة عند التوبة (2/ 257) رقم(406)، وابن ماجه سننه كتاب الصـلاة، بـاب ما جاء في أن الصلاة كفارة (2/ 164) رقم(1395)، وحسنه الحافظ ابن حجر في الفتح (11/ 101).

(2) ينظر: كتاب المجروحين (1/ 37) (تحقيق حمدي السلفي/ دار الصميعي/ ط1/ 1416).

(3) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب بدء الوحي(1/ 16) رقم(7).

(4) ينظر: فتح الباري(1/ 51).

فلو لم يكن من شأنهم إلا أنهم كانوا يأنفون من الكذب قبل أن يعرفوا الدين لكفى ذلك في إبعاد التهمة عنهم، فكيف وقد ثبتت عدالتهم، ولاح صدقهم، وبان إخلاصهم، وتواتر تفانيهم في حب هذا الدين ونصرته، واستفاضت تضحيتهم في سبيل تبليغه وإعلاء رايته؟!

رابعا: عوامل ترجع إلى الأمة وإلى علمائها:

لقد أكرم الله هذه الأمة فمن عليها بعوامل عدة وخصها بأمور كثيرة، ساعدتها على حفظ السنة، وذكر بعضها يجد سبيله في الآتي:

العامل الأول: العناية بالإسناد:

إن العناية بالإسناد من أهم ما امتازت به هذه الأمة عن سائر الأمم، فلست تجد في الأمم كلها أمة قد عنيت بالإسناد عناية الأمة المحمدية به؛ لذا عد ذلك من خصائصها.

قال ابن حزم رحمه الله: (نقل الثقة عن الثقة كذلك حتى يبلغ إلى النبي ﷺ يخبر كل واحد منهم باسم الذي أخبره ونسبِه...خص الله تعالى به المسلمين دون سائر أهل الملل كلها)[1].

وقال ابن تيمية رحمه الله: (الإسناد من خصائص هذه الأمة، وهو من خصائص الإسلام، ثم هو في الإسلام من خصائص أهل السنة)[2].

ولقد بلغت عناية الأمة بالإسناد مبلغا عظيما، فاشترطوا وجوده في كل ما ينقل مما له تعلق بالدين حتى ولو كان كلمة واحدة، بل جعلوه من الدين، لأن عليه الاعتماد في نقل نصوصه، وهو سلم الوصول إلى معرفة صحيحها من سقيمها، وكل نقل عري منه لا يعبأ به ولا يلتفت إليه.

قال ابن المبارك رحمه الله: (الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء)[3].

وقال أيضا: (بيننا وبين القوم القوائم) [4]، يعني الإسناد.

وكان شعبة بن الحجاج رحمه الله يقول: (كل حديث ليس فيه حدثنا وأخبرنا فهو خَل وبقل)[5]، أي أنه كاسِد لا قيمة له.

---

(1) ينظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل (2/ 221)، ولابن قتيبة رحمه الله في هذا المعنى كلام نقله المزي رحمه الله في تهذيب الكمال (1/ 166).

(2) ينظر: منهاج السنة (7/ 37).

(3) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه: باب بيان أن الإسناد من الدين (1/ 15).

(4) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه: باب بيان أن الإسناد من الدين (1/ 15).

(5) أخرجه الرامهرمزي في المحدث الفاصل، ص(517)، وابن عدي في الكامل(1/ 34) وغيرهما.

وقال ابن حبان رحمه الله: (لو لم يكن الإسناد وطلب هذه الطائفة له لظهر في هذه الأمة من تبديل الدين ما ظهر في سائر الأمم، وذلك أنه لم تكن أمة لنبي قط حفظت الدين من التبديل ما حفظت هذه الأمة) [1].

وقال الحاكم رحمه الله: (لولا الإسناد وطلب هذه الطائفة له وكثرة مواظبتهم على حفظه لدرس منار الإسلام ولتمكن أهل الإلحاد والبدع فيه بوضع الأحاديث وقلب الأسانيد فإن الأخبار إذا تعرت عن وجود الأسانيد فيها كانت بترا)[2].

ونظرا لمكانة الإسناد وأهميته في حفظ الدين من التبديل درج أهل البدع والزيغ والضلال على بغضه والاستخفاف به وبالمعتنين به.

قال محمد بن سلام الفقيه رحمه الله : (ليس شيء أثقل على أهل الإلحاد ولا أبغض إليهم من سماع الحديث وروايته بإسناد)[3].

قال أبو عبد الله الحاكم معلقا: (وعلى هذا عهدنا في أسفارنا وأوطاننا كل من ينسب إلى نوع من الإلحاد والبدع لا ينظر إلى الطائفة المنصورة إلا بعين الحقارة ويسميها الحشوية سمعت الشيخ أبا بكر أحمد بن إسحاق الفقيه وهو يناظر رجلا فقال الشيخ: حدثنا فلان فقال له الرجل دعنا من حدثنا (!!) إلى متى حدثنا؟!

فقال له الشيخ: قم ،...، ولا يحل لك أن تدخل داري بعد هذا ثم التفت إلينا فقال: ما قلت قط لأحد لا تدخل داري إلا لهذا)[4].

العامل الثاني: التحري في تحمل الأخبار، والتشدد في قبولها:

لقد وضع علماء الحديث قواعد في منتهى الدقة يمكن من خلال تطبيقها معرفة صحيح الحديث من سقيمه، كما أنهم اشترطوا في الذي يؤخذ عنه الحديث شروطا كثيرة

(1) ينظر: كتاب المجروحين(1/ 30).

(2) ينظر: معرفة علوم الحديث ص:(6)(تصحيح معظم حسين/ دار الكتب العلمية/ بيروت).

(3) ينظر: معرفة علوم الحديث ص (4).

(4) ينظر: معرفة علوم الحديث ص(4)، طبقات الشافعية الكبرى (3/ 10).

احتياطا للسنة، فلا يؤخذ الحديث عن الرجل حتى يكون من أهل هذا الشأن المعروفين به ويكون حسن الهدي، ذا سمت وصلاح ظاهر، غير متهم في دينه وعدالته وضبطه فلربما بالغوا في التحري فتركوا الأخذ عن الرجل لفعله أشياء مباحة لكنها منافية للمروءة، بل ربما جرحوه بذلك وطعنوا في حديثه، كأن يرى وهو يأكل في السوق مثلا، أو أن يكون كثير الضحك والمزاح...، ذلك لأن الحديث دين، فلابد من الحزم، وأخذ الحيطة.

قال محمد بن سيرين رحمه الله: (إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم)[1].

وقال مالك رحمه الله: (أدركت بهذا البلد -يعني المدينة- مشيخة لهم فضل وعبادة يحدثوا، ما سمعت من واحد منهم حديثا قط، قيل له: ولم يا أبا عبد الله ؟ قال: لم يكونوا يعرفون ما يحدثون)[2].

وقال ابن عون رحمه الله: (لا يؤخذ هذا العلم إلا عمن شهد له بالطلب)[3].

وقال ابراهيم النخعي رحمه الله: (كانوا إذا أرادوا أن يأخذوا عن الرجل نظروا إلى صلاته، وإلى هيبته، وإلى سمته)[4].

والمقصود أنهم كانوا يحتاطون للحديث فيحكمون بضعف الخبر لأقل شبهة في سيرة الناقل، مما يؤثر في عدالته، أو صدقه، أو ضبطه، ولا يقبلون إلا خبر من تيقنوا سلامته من ذلك، لذا قال عبد الرحمن بن مهدي رحمه الله: (خصلتان لا يستقيم فيهما حسن الظن: الحكم، والحديث)[5].

---

(1) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه: باب بيان أن الإسناد من الدين(1/ 14) رقم(26)..

(2) أخرجه ابن عدي في الكامل(1/ 92)، والخطيب في الكفاية ص(144)(تحقيق أحمد عمر هاشم/ دار الكتاب العربي/ ط2/ 1406).

(3) أخرجه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (1/ 28)، وابن عبد البر في التمهيد (1/ 45).

(4) أخرجه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (1/ 16، 29)، وابن حبان في المجروحين (1/ 23).

(5) ينظر: التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح للباجي(1/ 268) (تحقيق أحمد البزار/ وزارة الأوقاف بالمغرب).

العامل الثالث: ظهور جهابذة في نقد الحديث:

لقد قيض الله جل وعلا لأحاديث الرسول ﷺ رجالا وقفوا أنفسهم، وصرفوا أعمارهم وبذلوا أغلى ما يملكون من أجل حملها وتبليغها وحراستها والذب عنها، فهم حملة الدين، وحراس الملة، الذين يذودون عن حياضها، ويدفعون الزور والكذب عنها (فشأنهم حفظ الآثار وقطع المفاوز والقفار، وركوب البراري والبحار في اقتباس ما شرع الرسول المصطفى، لا يعرجون عنه إلى رأي ولا هوى. قبلوا شريعته قولا وفعلا، وحرسوا سنته حفظا ونقلا حتى ثبتوا بذلك أصلها، وكانوا أحق بها وأهلها. وكم من ملحد يروم أن يخلط بالشريعة ما ليس منها. والله تعالى يذب بأصحاب الحديث عنها. فهم الحفاظ لأركانها والقوامون بأمرها وشأنها. إذا صدف عن الدفاع عنها فهم دونها يناضلون ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ حِزۡبُ ٱللَّهِۚ أَلَآ إِنَّ حِزۡبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ٢٢﴾[1]) [2].

قال الخطيب البغدادي رحمه الله في كفايته: (ولولا عناية أصحاب الحديث بضبط السنن، وجمعها، واستنباطها من معادنها، والنظر في طرقها، لبطلت الشريعة وتعطلت أحكامها؛ إذ كانت مستخرجة من الآثار المحفوظة ومستفادة من السنن المنقولة)[3].

وقال المعلمي رحمه الله: (من مارس أحوال الرواية وأخبار رواة السنة وأئمتها علم أن عناية الأئمة بحفظها وحراستها ونفي الباطل عنها والكشف عن دخائل الكذابين والمتهمين كانت أضعاف عناية الناس بأخبار دنياهم ومصالحها)[4].

فلقد يسر الله سبحانه وتعالى أولئك الأئمة الأعلام، والجهابذة النقاد، فاعتنوا بحفظ الحديث وتمحيصه، فتحقق بذلك ما أخبر به الصادق المصدوق ﷺ في قوله: «يحمل هذا

---

(1) سورة المجادلة، الآية (22).

(2) ينظر: شرف أصحاب الحديث للخطيب ص: (31).

(3) الكفاية في علم الرواية (1/ 5).

(4) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (1/ 234).

الحمل من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين»[1].

قال ابن القيم رحمه الله: (أخبر ﷺ أن العلم الذي جاء به يحمله عدول أمته من كل خلف، حتى لا يضيع ويذهب)[2].

قال سفيان الثوري رحمه الله: (الملائكة حراس السماء، وأصحاب الحديث حراس الأرض)[3].

وقال ابن حبان رحمه الله: (لولاهم لدرست الآثار واضمحلت الأخبار، وعلا أهل الضلالة والهوى، وارتفع أهل البدع والعلماء، فهم لأهل البدع قامعون بالسنن شأنهم دامغون)[4].

لهذا لما سئل ابن المبارك عن الأحاديث المصنوعة، قال: (تعيش لها الجهابذة)[5].

وقال ابن خزيمة رحمه الله: (مادام أبو حامد ابن الشرقي[6] في الأحياء لا يتهيأ لأحد أن يكذب على رسول الله ﷺ)[7].

---

(1) ورد هذا الحديث من طرق متعددة، تتبعها الشيخ عبد العزيز آل عبد اللطيف رحمه الله في كتابه ضوابط الجرح والتعديل ص (23-26) (طبعة الجامعة الإسلامية/ ط1/ 1412) وذكر من صححه ومن ضعفه، فلينظر لأهميته.

(2) ينظر: مفتاح دار السعادة (1/ 495).

(3) ينظر: شرف أصحاب الحديث ص: (44).

(4) ينظر: كتاب المجروحين (1/ 55).

(5) أخرجه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل(2/ 18)، وابن عدي في مقدمة الكامل (1/ 192)، وأورده ابن الجوزي بسنده في مقدمة كتابه الموضوعات (1/ 32).

(6) هو: أحمد بن محمد بن الحسن، أبو حامد النيسابوري، يعرف بابن الشرقي، ولد سنة أربعين ومائتين، ومات في رمضان سنة خمس وعشرين وثلاثمائة. كان إماما حافظا ثقة حجة، من تلامذة الإمام مسلم، له كتاب الصحيح. ينظر: تاريخ بغداد (4/ 246)، تذكرة الحفاظ (3/ 820).

(7) ينظر: تاريخ بغداد (4/ 427)، مقدمة كتاب الموضوعات لابن الجوزي (1/ 31)، تذكرة الحفاظ(3/ 821)، السير(15/ 38)، طبقات الشافعية الكبرى(3/ 41)

وكان أبو الحسن الدارقطني رحمه الله يقول: (يا أهل بغداد لا تظنوا أن أحدا يقدر أن يكذب على رسول الله ﷺ وأنا حي)[1].

ويروى أن هارون الرشيد رحمه الله أخذ زنديقا ليقتله، فقال الرجل: أين أنت من ألف حديث وضعتها؟! قال: (فأين أنت يا عدو الله من أبي إسحاق الفزاري[2] وابن المبارك يتخللانها، فيخرجانها حرفا حرفا)[3].

وقال الذهبي رحمه الله: (والله لولا الحفاظ الأكابر لخطبت الزنادقة على المنابر)[4].

العامل الرابع: الحرص على الحديث والرحلة في طلبه:

مما أعان على حفظ الحديث شدة حب الأئمة له وحرصهم على جمعه، قال ابن الأثير رحمه الله: (يسر الله -سبحانه وتعالى- له أولئك العلماء الأفاضل، والثقات الأماثل، والأعلام المشاهير، الذين حفظوا قوانينه، واحتاطوا فيه، فتناقلوه كابرا عن كابر، وأوصلوه كما سمعه أول إلى آخر، وحببه الله إليهم لحكمة حفظ دينه، وحراسة شريعته، فما زال هذا العلم من عهد الرسول صلوات الله وسلامه عليه -والإسلام غض طري، والدين محكم الأساس قوي- أشرف العلوم، وأجلها لدى الصحابة رضي الله عنهم، والتابعين بعدهم، وتابعي التابعين، خلفا بعد سلف، لا يشرف بينهم أحد بعد حفظ كتاب الله عز وجل إلا بقدر ما يحفظ منه، ولا يعظم في النفوس إلا بحسب ما يسمع من الحديث عنه، فتوفرت الرغبات فيه، وانقطعت الهمم على تعلمه، حتى لقد كان أحدهم يرحل المراحل ذوات العدد ويقطع الفيافي والمفاوز الخطيرة، ويجوب البلاد شرقا وغربا في طلب حديث واحد ليسمعه من راويه. فمنهم من

---

(1) أخرجه ابن الجوزي في كتابه الموضوعات (1/ 32) (تحقيق بويا جيلار/ أضواء السلف/ ط1/ 1418.

(2) هو: إبراهيم بن محمد بن الحارث بن اسماء بن خارجة، أبو إسحاق الفزاري، الشامي، كان من أئمة الحديث، ثقة، حافظا، مجاهدا، صاحب سنة. له مصنف في السير قال عنه الشافعي: (لم يصنف أحد في السير مثل كتاب أبي إسحاق)، توفي رحمه الله سنة ست وثمانين ومائة. وقيل غير ذلك. ينظر: الكامل لابن الأثير (6/ 174) (دار صادر/ 1968م)، السير(8/ 539).

(3) ينظر: السير للذهبي (8/ 542).

(4) سير أعلام النبلاء (11/ 82).

يكون الباعث له على الرحلة طلب ذلك الحديث لذاته. ومنهم من يقرن بتلك الرغبة سماعه من ذلك الراوى بعينه، إما لثقته في نفسه، وصدقه في نقله، وإما لعلو إسناده، فانبعثت العزائم إلى تحصيله)(1).

ولهم في ذلك قصص وأخبار وحكايات، منها:

ما وقع لهشام بن عمار السلمي مع إمام دار الهجرة مالك بن أنس رحمه الله، فقد قال هشام ابن عمار: (دخلت على مالك، فقلت له: حدثني. فقال: اقرأ. فقلت: لا، بل حدثني. فقال: اقرأ. فلما أكثرت عليه، قال: يا غلام تعال اذهب بهذا فاضربه خمسة عشر فذهب بي فضربني خمس عشرة درة، ثم جاء بي إليه، فقال: قد ضربته. فقلت له: لم ظلمتني؟ ضربتني خمس عشرة درة بغير جرم، لا أجعلك في حل. فقال مالك: فما كفارته؟ قلت: كفارته أن تحدثني بخمسة عشر حديثا. قال: فحدثني بخمسة عشر حديثا.

فقلت له: زد من الضرب، وزد في الحديث. فضحك مالك، وقال: اذهب)(2).

ومنها: ما ذكره أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم رحمه الله الرازي عن نفسه فقد قال: (كنا بمصر سبعة أشهر، لم نأكل فيها مرقة، كل نهارنا مقسم لمجالس الشيوخ، وبالليل: النسخ والمقابلة.

قال: فأتينا يوما أنا ورفيق لي شيخا، فقالوا: هو عليل، فرأينا في طريقنا سمكا أعجبنا، فاشتريناه، فلما صرنا إلى البيت، حضر وقت مجلس فلم يمكنا إصلاحه، ومضينا إلى المجلس، فلم نزل حتى أتى عليه ثلاثة أيام، وكاد أن يتغير، فأكلناه نيئا، لم يكن لنا فراغ أن نعطيه من يشويه. ثم قال: لا يستطاع العلم براحة الجسد)(3).

وهذا الحافظ أبو بكر أحمد بن محمد البَرْقاني يقول عنه الخطيب البغدادي رحمه الله: (جمع حديث سفيان الثوري، وشعبة، وأيوب، وعبيد الله بن عمرو، وعبد الملك بن عمير، وبيان

(1) جامع الأصول (1/ 39).

(2) ينظر: سير أعلام النبلاء (11/ 429).

(3) ينظر: سير أعلام النبلاء ط الرسالة (13/ 266).

ابن بشر، ومطر الوراق، وغيرهم من الشيوخ. ولم يقطع التصنيف إلى حين وفاته، ومات وهو يجمع حديث مسعر.

وكان حريصا على العلم منصرف الهمة إليه، وسمعته يوما يقول لرجل من الفقهاء معروف بالصلاح -وقد حضر عنده-: ادع الله أن ينزع شهوة الحديث من قلبي؛ فإن حبه قد غلب علي، فليس لي اهتمام بالليل والنهار إلا به، أو نحو هذا من القول)[1].

العامل الخامس: كتابة الحديث وتدوينه:

من العوامل التي أعانت على حفظ السنة أيضا: أن الله سبحانه وتعالى وفق علماء الأمة فبادروا إلى تدوينها وإفرادها بمؤلفات عدة، بعد أن كان الاعتماد في نقلها في الغالب الأعم على حفظ الصدور.

ففي عصر النبوة وزمن الصحابة لم يكتب من السنة إلا النزر القليل، نظرا للنهي الوارد في كتابتها كي لا تختلط بالقرآن.

لكن لما تمكن الصحابة من كتابة القرآن وجمعه في مجلد تعددت نسخه، وكثر الحفاظ وانتشروا في البلدان، وأمن ما كان يخشى وقوعه من التباس القرآن بغيره صار تدوين السنة أمرا لا محيص عنه، وترك ذلك لا مبرر ولا مسوغ له، خاصة مع ظهور أمور عدة تستدعي سرعة تدوينها كي تحفظ من الضياع، وتصان من أن يدس فيها ما ليس منها، فقد تتابعت الفتن، وفشا الوضع في الحديث، وظهرت الفُرقة في الأمة، وكثر أهل البدع، وازداد الخوف من ذهاب الحديث بموت العلماء، كما أن الأسانيد كلما طالت كلما صعب حفظها، ولم يؤمن وقوع الخلط في ضبطها.

قال الرامهرمزي رحمه الله: (وإنما كره الكتاب من كره من الصدر الأول لقرب العهد وتقارب الإسناد، ولئلا يعتمده الكاتب فيهمله أو يرغب عن تحفظه والعمل به، فأما والوقت متباعد والإسناد غير متقارب والطرق مختلفة والنقلة متشابهون وآفة النسيان

---

(1) تاريخ بغداد (4/ 374).

معترضة والوهم غير مأمون فان تقييد العلم بالكتاب أولى وأشفى، والدليل على وجوبه أقوى)[1].

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله: (اعلم علمني الله وإياك أن آثار النبي ﷺ لم تكن في عصر أصحابه وكبار تبعهم مدونة في الجوامع ولا مرتبة لأمرين:

أحدهما: إنهم كانوا في ابتداء الحال قد نهوا عن ذلك كما ثبت في صحيح مسلم[2]؛ خشية أن يختلط بعض ذلك بالقرآن العظيم.

وثانيهما: لسعة حفظهم وسيلان أذهانهم، ولأن أكثرهم كانوا لا يعرفون الكتابة.

ثم حدث في أواخر عصر التابعين تدوين الآثار، وتبويب الأخبار، لما انتشر العلماء في الأمصار، وكثر الابتداع من الخوارج والروافض ومنكري الأقدار)[3].

فكانت هذه المبادرة إلى تدوين السنة مما أعان على حفظها وقطع الطريق أمام كل من يروم الدس فيها.

العامل السادس: الحرص على عدم الخطأ ولو في حرف منه:

ومما يدل على ذلك قول يحيى بن معين: (إني لأحدث بالحديث، فأسهر له؛ مخافة أن أكون قد أخطأت فيه)[4].

هذا ما تيسر إيراده مما تم جمعه، والله الموفق وهو الهادي إلى سواء السبيل.

---

(1) ينظر: المحدث الفاصل ص: (386) (تحقيق محمد عجاج الخطيب/ دار الخطيب/ ط1/ 1391).

وقال ابن الأثير رحمه الله في جامع الأصول (1/ 40) (كان اعتمادهم أولا على الحفظ والضبط في القلوب والخواطر، غير ملتفتين إلى ما يكتبونه، ولا معولين على ما يسطرونه، محافظة على هذا العلم، كحفظهم كتاب الله عز وجل، فلما انتشر الإسلام، واتسعت البلاد، وتفرقت الصحابة في الأقطار، وكثرت الفتوح، ومات معظم الصحابة، وتفرق أصحابهم وأتباعهم، وقل الضبط، احتاج العلماء إلى تدوين الحديث وتقييده بالكتابة، ولعمري إنها الأصل، فإن الخاطر يغفل، والذهن يغيب، والذكر يهمل، والقلم يحفظ ولا ينسى).

(2) ينظر: يشير إلى حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في النهي عن كتابة غير القرآن، وقد تقدم تخريجه.

(3) ينظر: مقدمة فتح الباري ص: (8).

(4) ينظر: سير أعلام النبلاء (11/ 83).

المحاضرة الثانية:
في
مبادئ علوم الحديث

وفيها: توطئة، و سبعة مطالب

المطلب الأول: في تعريف علوم الحديث

المطلب الثاني: موضوع علم الحديث وأسماؤه

المطلب الثالث: ثمرته

المطلب الرابع: أهميته وفائدته

المطلب الخامس: تاريخ هذا العلم

المطلب السادس: أهم المؤلفات فيه

المطلب السابع: أهم تقسيمات الحديث

المطلب الأول: في تعريف علوم الحديث.

ينبغي أن يعلم أنه إذا أطلق هذا الاسم فيراد به أمران:

أحدهما: علم الحديث رواية: وهو يُعْنى بنقل كل ما ينسب إلى النبي ﷺ من الأقوال والأفعال والأحوال ونحوها، وإسناد ذلك كله إلى من يُعزى إليه بتحديث أو إخبار أو غير ذلك من صيغ الأداء والتحمل، وقد عرفه ابن الأكفاني[1] رحمه الله بقوله: (علمٌ يشتملُ على نقلِ أقوالِ النبيِّ ﷺ، وأفعالِهِ، ورواياتها، وضبطها، وتحريرِ ألفاظها)[2].

وعليه فموضوع علم الحديث رواية:

هو: أقوال النبي ﷺ وأفعاله وأحواله وصفاته الخِلقية والخُلقية.

وزاد بعضهم: ما أضيف إلى الصحابة والتابعين من الأقوال والأفعال أيضا.

وقال الكرماني رحمه الله في مقدمة شرحه للبخاري: بأن موضوعه هو ذات النبي ﷺ!!، ورَدّ ذلك عليه بعض العلماء واستنكروه، فقد نقل السيوطي رحمه الله عن شيخه الكافيجي[3] أنه كان يتعجب من هذا القول ويقول بأن ذات النبي ﷺ هو موضوع علم الطب لا علم الحديث[4].

والنوع الآخر: علم الحديث دراية:

وهذا النوع هو المقصود والمراد، وللعلماء طريقتان في تعريفه: تعريفه باعتباره مركبا إضافيا، وتعريفه باعتباره لقبا للعلم المشهور.

الطريقة الأولى: تعريفه باعتباره مركبا إضافيا:

---

(1) هو: محمد بن إبراهيم بن ساعد، شمس الدين، أبو الجود السنجاري، ثم المصري الطبيب، المعروف بابن الأكفاني، من تصانيفه: إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد، رسالة في الجوهر المعدني والحيواني وأجناسه وأنواعه، واللباب في علم الحساب، وغيرها توفي سنة (أربع وتسعين وسبعمائة). ينظر: هداية العارفين (6/ 155).

(2) ينظر: النكت الوفية بما في شرح الألفية (1/ 63)، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (1/ 25).

(3) هو: محمد بن سليمان بن سعيد، أبو عبد الله، الرومي الحنفي المعروف بالكافيجي، نزيل القاهرة، مات في جمادى الثانية سنة (879 هـ)، وقد جاز التسعين، من مؤلفاته: المختصر في علم الأثر، وعرف بالكافيجي لكثرة اشتغاله بكافية ابن الحاجب في النحو.

(4) تدريب الراوي (1/ 27).

لتعريفه باعتباره مركبا إضافيا لابد من تعريف جزأيه: المضاف، والمضاف إليه أعني كلمتي العلم والحديث.

1 - **تعريف العلم:**

هو: إدراك الشيء على ما هو عليه إدراكا جازما.

2 - **تعريف الحديث:**

الحديث في اللغة يأتي ويراد به أحد معنيين:

الأول: الجديد، وضد القديم، وهو الأصل في معناه؛ لذا قال ابن فارس رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (الحاء والدال والثاء أصل واحد، وهو كون الشيء بعد أن لم يكن، يقال: حدث أمر بعد أن لم يكن، والرجل الحدَث: الطري السن. والحديث من هذا ؛ لأنه كلام يحدث منه الشيء بعد الشيء)[1].

الثاني: الخبر، ويُجمع على أحاديثَ كقطيع وأقاطيع وهو شاذ على غير قياس[2].

فمن الأول قول النبي ﷺ : «يا عائشة ، لولا قومك حديثٌ عهدهم بكفر ...»[3]، وقوله ﷺ: «إني أعطي رجالا حديث عهدهم بكفر ... »[4].

ومن الثاني: قوله تعالى: ﴿ وَهَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿ هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلۡجُنُودِ ١٧ فِرۡعَوۡنَ وَثَمُودَ ١٨ ﴾[6].

---

(1) معجم مقاييس اللغة (2/ 36).

(2) ينظر: الصحاح للجوهري (1/ 278)، لسان العرب (2/ 797)، تاج العروس (5/ 208).

(3) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب العلم، باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه فيقعوا في أشد منه (رقم126).

(4) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب فرض الخمس، باب ما كان النبي ﷺ يعطي المؤلفة قلوبهم وغيرهم من الخمس ونحوه (رقم3147).

(5) سورة طه، الآية (٩).

(6) سورة البروج ، الآيتان (١٧-١٨).

تعريف الحديث في الاصطلاح:

1/ وعرفه السخاوي رحمه الله بأنه: (قول رسول الله ﷺ، وفعله، وتقريره، وصفته حتى في الحركات، والسكنات، في اليقظة، والمنام)[1].

2/ وأما ابن تيمية فيرى أنه عند الإطلاق: أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته التي نقلت عنه بعد النبوة رحمه الله؛ إذ قال: (الحديث النبوي هو عند الإطلاق ينصرف إلى ما حدث به عنه بعد النبوة: من قوله وفعله وإقراره؛ فإن سنته ثبتت من هذه الوجوه الثلاثة)[2].

3/ وعرفه الطاهر الجزائري رحمه الله بأنه: أقوال النبي ﷺ وأفعاله[3].

وقال بأن التقرير داخل في أفعاله، وما يتعلق به ﷺ من الأحوال فإن كانت اختيارية فهي داخلة في أفعاله، وإن كانت غير اختيارية كالحِلْية لم تدخل في الحديث؛ إذ لا يتعلق بها حكم يتعلق بنا[4].

والتعريف المختار للحديث هو:

(ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خلقية كانت أو خُلقية).

ومعنى التقرير هو: أن يفعل أحد أو يقول شيئا في حضرته ﷺ أو يَبْلغه ولا يُنكره بل يسكت، وقد اشترط الطاهر الجزائري في الشخص المُقَرِّ أن يكون منقادا للشرع فقال رحمه الله: (التقرير هو عدم إنكاره لأمر رآه أو بلغه عمن يكون منقادا للشرع)[5].

الطريقة الثانية: تعريف علم الحديث باعتباره لقبا:

للعلماء في تعريفه أقوال عدة، منها:

---

(1) ذكر القاري في شرح النخبة ص: (153) أن السخاوي عرفه بذلك في الخلاصة.

(2) مجموع الفتاوى (18/ 6).

(3) توجيه النظر إلى أصول الأثر (1/).

(4) المصدر السابق.

(5) توجيه النظر إلى أصول الثر (1/ 1).

1/ تعريف ابن الأكفاني فقد قال رحمه الله: (علم الحديث الخاص بالدراية: علم يعرف منه حقيقة الرواية وشروطها، وأنواعها، وأحكامها، وحال الرواة وشروطهم وأصناف المرويات وما يتعلق بها)[1].

2/ عرفه ابن جماعة رحمه الله بقوله: (علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن)[2].

3/ وقيل هو: (علم يعرف به حال الراوي والمروي من حيث القبول والرد وما يتعلق بذلك في معرفة اصطلاح أهله) [3].

4/ وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله: (أولى التعاريف لعلم الحديث: معرفة القواعد التي يتوصل بها إلى معرفة حال الراوي والمروي)[4].

قال الحافظ السيوطي رحمه الله: (حد ابن جماعة أحسن؛ لأن أحوال السند ليست هي أحوال الرجال فقط)[5].

والتعريف المختار لعلم الحديث دراية هو:

علم يتوصل به إلى معرفة حال السند والمتن.

وله أسماء أخرى وهي: مصطلح الحديث، وعلم أصول الحديث، أو علم الرواية.

المطلب الثاني: موضوع علم الحديث دراية وأسماؤه:

وقال ابن قطلوبغا والبقاعي: موضوعه طرق الحديث، لأن المحدث يبحث عما يعرض لذاتها من الاتصال وأحوال الرجال[6].

والصحيح أن موضوعه هو السند كما قالا، والمتن أيضا.

والسند هو: الإخبار عن طريق المتن.

---

(1) ينظر: تدريب الراوي للسيوطي (1/ 41)، قواعد التحديث ص: (75).

(2) المصدر السابق.

(3) توجيه النظر إلى أصول الأثر (1/ 792).

(4) النكت (1/ 225).

(5) البحر الذي زخر (1/ 183).

(6) ينظر: اليواقيت والدرر (1/ 231).

والمتن هو: ألفاظ الحديث التي تقوم بها المعاني.

المطلب الثالث: ثمرته:

نص غير واحد من العلماء أن ثمرة هذا العلم هي معرفة صحيح السنة من سقيمها، وتمييز معلولها من سليمها، وهي ثمرة عظيمة، وذلك لأمور عدة منها:

1/ أن صحة الحديث أو ضعفه هي حجر الزاوية في اعتبار الحديث والاحتجاج به، فإذا لم يصح الحديث لا يشتغل به ولا يلتفت إليه، وقد جاء عن يحي بن سعيد القطَّان أنه قال: (لا تنظروا إلى الحديث، ولكن انظروا إلى الإسناد، فإن صح الإسناد وإلا فلا تغترَّ بالحديث إذا لم يصح الإسناد)[1].

2/ أن معرفة صحيح الحديث من ضعيفه أولى ما ينبغي أن يُعنى به طالبُ الحديث، لذا قال ابن دقيق العيد رحمه الله في معرض ذكره وصايا لطالب الحديث: (ولتكن عنايته بالأولى فالأولى من علوم الحديث، ونحن نرى أن أهمها ما يؤدي إلى معرفة صحيح الحديث)[2]، وقال النووي رحمه الله: (بيان صحيح الأحاديث وحسنها وضعيفها ومنكرها مما يفتقر إلى معرفته جميعُ الناس إلا النادر من المحدّثين، وهو أهم ما يجب الاعتناء به، وما يُحقِّقه الطالب من جهة الحفاظ المتقنين، والأئمة الحُذَّاق المعتمدين)[3].

3/ أن من لم يعلم صحيح الحديث من ضعيفه لا يكون عالما بله أن يكون إماما، لذا قال داود بن علي الظاهري رحمه الله: (من لم يعرف حديث رسول الله بعد سماعه، ولم يميز بين صحيحه وسقيمه فليس بعالم)[4].

وقال عبد الرحمن بن مهدي: (لا يجوز أن يكون الرجل إماماً، حتىّ يعلم ما يصح ممّا لا يصح، وحتى لا يحتج بكل شيء، وحتى يعلم مخارج العلم).

---

(1) أخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي (/ رقم: 1301) بسند صحيح.

(2) ينظر: الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص: 40).

(3) الأذكار للنووي ص: (4).

(4) ينظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (2/ 294).

المطلب الرابع: أهميته وفائدته:

ذكر العلماء أمورا عدة تبين أهمية هذا العلم منها:

1/ أنه من أشرف العلوم وذلك لشرف معلومه، ومعلومه هو حديث النبي ﷺ الذي هو ثاني أدلة الإسلام، ومادة علوم الأصول والأحكام.

2/ أنه من أفضل القرب إلى رب العالمين، كيف لا وهو بيان طريق خير الخلق وأكرم الأولين والآخرين؟!.

3/ بقدر ما يحصل الطالب منه تعلو درجته، وبقدر ما يفوته تنحط درجته، كما قال ابن جماعة.

4/ قال العراقي : (علم الحديث من أفضل العلوم الفاضلة وأنفع الفنون النافعة، يحبه ذكور الرجال وفحولتهم، ويعنى به محققو العلماء وكملتهم، ولا يكرهه من الناس إلا رذالتهم وسفلتهم، وهو من أكثر العلوم تولجا في فنونها لا سيما الفقه الذي هو إنسان عيونها، ولذلك كثر غلط العاطلين منه من مصنفي الفقهاء وظهر الخلل في كلام المخلين به من العلماء)[1].

(1) التقييد والإيضاح ص: (11).

المطلب الخامس: تاريخ هذا العلم:

معلوم أن العلوم الشرعية تبنى على الأخبار والآثار، وقد أمر الباري جل وعلا بالتثبت فيها، فليس كل خبر ينقل يكون حقا وصدقا، قال تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ ﴾[1]، وقد كان الصحابة ينقل بعضهم عن بعض من غير كبير تثبت نظرا لثبوت عدالتهم وصدقهم وشدة تحريهم واحتياطهم فيما ينقلونه عن النبي ﷺ ، ومع ذلك فقد بدأ في زمانهم التنبيه على أنه لا بد من مزيد الاحتياط ، وسد ذرائع الجرأة على التساهل في نقل حديث النبي ﷺ، وقد كان أبو بكر الصديق رضي الله عنه -كما ذكر الذهبي- أول من احتاط في قبول الأخبار، فروى ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب أن الجدة جاءت إلى أبي بكر رضي الله عنه تلتمس أن تورث فقال: (ما أجد لك في كتاب الله شيئا)، ثم سأل الناس فقام المغيرة بن شعبة رضي الله عنه فقال: (حضرت رسول الله ﷺ يعطيها السدس) فقال: (هل معك أحد؟ فشهد محمد بن مسلمة رضي الله عنه بمثل ذلك فأنفذه لها أبو بكر)[2].

ثم تبعه عمر رضي الله عنه في قصته المشهور مع أبي موسى الأشعري رضي الله عنه في الاستئذان وقال له: (أما إني لم أتهمك ولكني أردت ألا يتجرأ الناس على الحديث عن رسول الله ﷺ)، ثم تبعه علي رضي الله عنه في استحلافه من يحدثه بالحديث، ثم لما وقعت الفتنة التي قتل فيها عثمان رضي الله عنه مظلوما صاروا لا يقبلون حديثا بلا إسناد، فقد جاء بشير بن كعب العدوي إلى ابن عباس رضي الله عنهما فجعل يحدث، ويقول: قال رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه، ولا ينظر إليه، فقال: يا ابن عباس! ما لي لا أراك تسمع لحديثي، أحدثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع، فقال ابن عباس رضي الله عنهما: (إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلا يقول قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف)[3].

---

(1) سورة الحجرات الآية (6).

(2) تذكر الحفاظ ص: (2)، والقصة المذكور فيها انقطاع لأن قبيصة لم يدرك أبا بكر.

(3) .

قال ابن سيرين: (لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم).

ثم بعد ذلك جاءت مرحلة أخرى وهي التفتيش عن الإسناد، وقد كان الشعبي أول من فتش عن الإسناد فقد سمع الربيع بن خثيم يقول: «من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير فله كذا وكذا، وسمى من الخير» قال الشعبي، فقلت: من حدثك؟ قال: عمرو بن ميمون، قال: فلقيت عمرو بن ميمون، وقلت: من حدثك؟ فقال: أبو أيوب صاحب رسول الله ﷺ)[1]، قال يحيى بن سعيد: وهذا أول ما فتش عن الإسناد.

ثم بعد ذلك بدأ الكلام عن رجال الأسانيد وذكر أن ابن سيرين أول من انتقد الرجال ثم أيوب السختياني، ثم ابن عون، ثم شعبة، ثم يحيى بن سعيد القطان، وابن مهدي، والإمام مالك، وغيرهم.

وقد كان العلماء في هذه العصور يتكلمون بكلمات متفرقة في علوم الحديث لكنها كانت متناثرة في أثناء التواليف وتضاعيف التصانيف حتى ألف الإمام الشافعي كتاب الرسالة فذكر نبذا نافعة تتعلق بشروط الحديث الصحيح، وشروط الراوي العدل، وبحث الكلام عن الحديث المرسل وشروطه، وأنكر على من رد الحديث، وعن حجية خبر الواحد وعن الرواية بالمعنى وغير ذلك.

ثم تلاه الحميدي عبد الله بن الزبير المتوفى سنة (219 هـ) شيخ البخاري، ثم تبعه الإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري المتوفى سنة (261 هـ) في مقدمة صحيحه، ثم تبعه بالكلام عن بعض قضايا المصطلح أبو داود السجستاني المتوفى سنة (275 هـ) في رسالته إلى أهل مكة في وصف سننه، ثم تبعه الترمذي المتوفى سنة (279 هـ) في كتابه العلل الصغير، ثم جاء أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي الحنفي المتوفى سنة (321 هـ) حيث ألف رسالة في الفرق بين التحديث والإخبار، وهي موجودة في كتابه (شرح مشكل الآثار).

(1) .

وهذا كله في كتب غير مختصة بالمصطلح، ثم جاءت مرحلة أخرى وهي:

مرحلة التدوين في كتب مختصة:

وأول من ألف مؤلفا مستقلا في علوم الحديث القاضي الحسن بن عبد الرحمن الرَّامَهُرْمُزي المتوفى سنة (360هـ)، فألف كتابه الماتع **المحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي** والذي قال عنه الذهبي رحمه الله: (ما أحسنه من كتاب، قيل: إن السلفي كان لا يكاد يفارق كمه، يعني في بعض عمره)[1].

ثم جاء من بعده أبو عبد الله الحاكم النيسابوري المتوفى سنة (405 هـ)، فألف كتابه **معرفة علوم الحديث**.

ثم جاء من بعده أبو نعيم أحمد بن علي الأصفهاني المتوفى سنة (430 هـ)، فزاد على ما كتب الحاكم وتعقبه في بعض الأمور، بكتاب أسماه: **المستخرج على معرفة علوم الحديث** لكنه لم يبلغ الغاية فيه فأبقى فيه -كما يقول الحافظ ابن حجر- أشياء للمتعقب.

ثم جاء من بعده الحافظ أبو يعلى الخليلي المتوفى سنة (446 هـ)، فألف كتابه **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**.

ثم جاء من بعدهم الخطيب البغدادي المتوفى سنة (463 هـ)، فصنف كتابه **الكفاية في علم الرواية**، وكتاب **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع** كما ألف في أكثر فنون علم الحديث تواليف مستقلة، حتى أضحى كل من جاء بعده عالة على كتبه.

ثم ألف جاء القاضي عياض المتوفى سنة (544 هـ) كتاب **الإلماع إلى علم الرواية وتقييد السماع**.

ثم جاء بعد هؤلاء كلهم الحافظ تقي الدين أبو عمرو عثمان بن الصلاح الشهرزوري المولود سنة المتوفي سنة (643 هـ) فأملى كتابه النفيس **معرفة أنواع علم الحديث**، وهو من أجود كتب ما ألف في هذا الفن، وقد جمع ما تفرق في كتب من تقدمه إلا أنه لم يرتبه، وهو

---

(1) سير أعلام النبلاء (16/ 73).

عمدة لمن جاء بعده حتى قال الحافظ ابن حجر: (لا يحصى كم ناظم لـه ومختصرـ ومسـتدرك عليه ومقتصر ومعارض له ومنتصر)[1].

ومن أبرز أولئك الذي اعتنوا به الحافظ العراقي فقد نظمـه بألفيتـه المشـهورة والمسـماة بألفية العراقي، أو ألفية الحديث، أو التبصرة والتـذكرة، وقـد شرحهـا بشرـحين: أحـدهما: الشرح الكبير ولم يكمله، والآخر: الشرح المتوسط المعروف بشرح التبصرة والتذكرة.

وممن خدم كتاب ابن الصلاح الحافظ ابن كثير فقد اختصره، كما نكت عليه الزركشيـ، والحافظ ابن حجر الذي له إسهامات بارزة وجهود مشكورة وتحقيقات تشهد بعلو كعبـه في هذا العلم، ومن تواليفه في ذلك: نخبة الفكر والتي شرحها بكتابه نزهة النظر.

كما ألف في ذلك السيوطي كتبـا نفيسـة منهـا: تـدريب الـراوي، وألفيتـه في الحـديث، والبحر الذي زخر.

واستمر التأليف في الفن إلى هذا الزمن.

المطلب السادس: أهم المؤلفات فيه:

مما تقدم يمكن الوقوف على أهم المؤلفات في علوم الحديث والتي منها:

1 - **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**: لأبي محمد الرَّامَهُرمُزي

2 - **معرفة علوم الحديث**: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري.

3 - **المستخرج على معرفة علوم الحديث**: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني.

4 - **الكفاية في علم الرواية**: لأبي بكر الخطيب البغدادي.

5 - **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**: له أيضا.

6 - **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**: للقـاضي عيـاض بـن موسـى اليحصبي، المتوفى سنة 544هـ.

7 -**معرفة أنواع علم الحديث**: لأبي عمرو ابن الصلاح.

(1) .

8 -**التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير:** لمحيي الدين يحيى بن شرف النووي، المتوفى سنة (676هـ).

9 -**ألفية العراقي:** لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، المتوفى سنة 806هـ.

10 -**نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر:** للحافظ ابن حجر العسقلاني، المتوفى سنة 852هـ.

11 -**نزهة النظر شرح نخبة الفكر:** له.

12 -**فتح المغيث في شرح ألفية الحديث:** لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي، (ت سنة 902هـ)، وهو شرح على ألفية العراقي.

13 - **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي:** لجلال الدين السيوطي(ت سنة 911هـ).

14 -**البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر:** له.

15 - **المنظومة البيقونية:** لعمر بن محمد البيقوني، المتوفى سنة 1080هـ، وهي منظومة مختصرة لا تتجاوز أربعة وثلاثين بيتا.

16 - **قواعد التحديث:** لمحمد جمال الدين القاسمي، المتوفى سنة 1332هـ.

وهناك مصنفات أخرى كثيرة، يطول ذكرها، اقتصرت على ذكر المشهور منها.

المطلب السابع: أهم تقسيمات الحديث

يختلف تقسيم الحديث باختلاف الاعتبارات:

فباعتبار من يضاف إليه ينقسم إلى:

1/ المرفوع.

2/ الموقوف.

3/ المقطوع.

وباعتبار تعدد الأسانيد ينقسم إلى:

1/ المتواتر.

2/ الآحاد ويدخل تحته:

أ/ المشهور.

ب/ العزيز.

ج/ الغريب.

وباعتبار القبول والرد ينقسم إلى:

1/ المقبول: ويدخل تحته: الصحيح والحسن.

2/ المردود، وهو الضعيف وتحته أصناف عدة.

وباعتبار الاتصال والانقطاع ينقسم إلى:

1/ المتصل.

2/ المنقطع.

3/ المرسل.

4/ المعضل.

5/ المعلق.

المحاضرة الثالثة:
في
الحديث الصحيح:

المطلب الأول: تعريف الحديث الصحيح

تعريف الصحيح في اللغة

تعريف الحديث الصحيح في الاصطلاح

المطلب الثاني: شروط الحديث الصحيح

الشرط الأول : الاتصال

الشرط الثاني : العدالة

الشرط الثالث : الضبط

الشرط الرابع : عدم الشذوذ

الشرط الخامس : أن لا يكون الحديث معلا

المطلب الثالث: شروط غير المحدثين في الحديث الذي يحتج به

المطلب الرابع: أقسام الحديث الصحيح

المطلب الخامس: أصح الأسانيد

المطلب السادس: مظان الحديث الصحيح

المطلب السابع: مراتب الصحيح

المطلب الأول: تعريف الحديث الصحيح:

لغة:

الصحيح من صَحَّ يَصِح، صحة، فهو صحيح، وصَحاح بالفتح: ضد الضعيف، تقول: صححت الكتاب والحساب تصحيحا: إذا كان سقيما فأصلحت خطأه[1].

قال ابن فارس رحمه الله: (الصاد والحاء أصل يدل على البراءة من المرض والعيب، وعلى الاستواء. من ذلك الصحة: ذهاب السقم، والبراءة من كل عيب)[2].

فالصحيح فعيل من الصحة، أي العافية، وهي حقيقة في الأجسام مجاز في غيرها.

اصطلاحا:

تعددت عبارات العلماء في تعريفه، وأقدم تعريف له هو قول الإمام الشافعي رحمه الله: (إذا حدث الثقة عن الثقة حتى ينتهي إلى رسول الله ﷺ فهو ثابت)[3].

2/ وعرفه الخطابي بقوله: (الصحيح عندهم ما اتصل سنده وعدلت نقلته)[4].

واعترض على تعريفهما بأنهما لم يشترطا نفي الشذوذ والعلة، كما أن الخطابي رحمه الله لم يشترط الضبط بل اكتفى بالعدالة.

3/ وعرفه بدر الدين ابن جماعة رحمه الله (ت 733هـ)بقوله: (هو: ما اتصل سنده برواية العدل الضابط عن مثله، وسلم عن شذوذ وعلة)[5].

4/ وعرفه الذهبي رحمه الله بأنه: (ما دار على: عدل، متقن، واتصل سنده، فإن كان مُرسَلاً، ففي الاحتجاج به اختلاف. وزاد أهل الحديث: سلامته من الشذوذ، والعلة)[6].

---

(1) ينظر: القاموس المحيط ص: (228)، تاج العروس (6/ 531).

(2) معجم مقاييس اللغة (3/ 281).

(3) ينظر: الأم للشافعي (8/ 513 ط الوفاء)، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (ص: 33)، التبصرة والتذكرة (1/ 12).

(4) معالم السنن (1/ 6).

(5) المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي ص: (33).

(6) الموقظة في علم مصطلح الحديث ص: (24).

5/ وقال السخاوي (ت 902هـ): (هو: المتصل الإسناد، بنقل العدل الضابط عن مثله، سالما عن شذوذ وعلة)[1].

6/ وقيل: (الحديث الصحيح هو الذي يجوز العمل به).

وهذا تعريف مُعترَض لأنه تعريف للشيء بحكمه، كما يدخل فيه الحسن لأنه مما يجوز العمل به[2].

والتعريف المختار للحديث الصحيح هو:

ما اتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن مثله غير شاذ ولا معل.

(1) الغاية في شرح الهداية في علم الرواية ص: (144).

(2) ينظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (1/ 101).

المطلب الثاني: شروط الحديث الصحيح:

من التعريف يظهر بوضوح أن شروط الحديث الصحيح خمسة: ثلاثة منها تتعلق بالإسناد، وهي: الاتصال، والعدالة، والضبط، وشرطان يتعلقان بالمتن وهما الشذوذ والعلة.

الشرط الأول: الاتصال:

وفيه مسائل:

الأولى: تعريف الاتصال:

هو: تحمل الراوي الحديث من شيخه بلا واسطة.

والتعبير بالتحمل أولى من التعبير بالسماع؛ ليدخل ما كان من طريق السماع، وكذا جميع طرق التحمل المعتمدة بتوافر شروطها من عَرْض، وإجازة ووجادة...إلخ .

الثانية: طرق معرفة الاتصال:

يعرف الاتصال بأحد أَمرين:

الأول: التصريح: ويدخل فيه تصريح الراوي نفسه بإحدى صيغ السماع كأن يقول الراوي: حدثنا، أو حدثني، أو أخبرنا، أو أخبرني، أو أنبأنا، أو أنبأني، أو سمعت، أو قال لي، أو قال لنا، أو نحوها من صيغ السماع، كما يدخل فيه: تصريح أمام من أئمة الشأن بأن الراوي سمع من شيخه، أو روايته عن شيخه متصلة ونحو ذلك.

مثاله: قول الإمام البخاري رحمه الله في صحيحه: حدثنا الحميدي عبد الله بن الزبير، قال حدثنا سفيان، قال حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري، قال أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي، أنه سمع علقمة بن وقاص الليثي[1] يقول سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر قال

(1) الحميدي هو أفقه قرشي أخذ عنه البخاري، وسفيان هو ابن عيينة المكي قرين الإمام مالك قال عنهما الشافعي لولاهما لذهب العلم من الحجاز، ويحيى بن سعيد الأنصاري من صغار التابعين، وشيخه محمد بن إبراهيم بن الحارث بن خالد التيمي من أوساط التابعين، وشيخ محمد علقمة بن وقاص الليثي من كبارهم، قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (1/ 10): (في الإسناد ثلاثة من التابعين في نسق، وفي المعرفة لابن منده ما ظاهره أن علقمة صحابي، فلو ثبت لكان فيه تابعيان وصحابيان، وقد اجتمع في هذا الإسناد أكثر الصيغ التي يستعملها المحدثون وهي التحديث والإخبار والسماع والعنعنة والله أعلم).

سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو إلى امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه»[1].

الثاني: الاستنباط: أن يأتي الراوي بصيغةٍ تحتمل السّماع وغير السّماع، كأن يقول الراوي: عن، أو أن، أو قال، أو حدث، أو روى، أو ذكر، وغيرها من الصيغ التي تحتمل السّماعَ وعدم السّماع.

فهنا تشترط ثلاثة أمور:

الأول: عدم التدليس.

الثاني: المعاصرة.

الثالث: ثبوت السّماع.

وقد اكتفى مسلم بالشرطين الأوليين، أما الشرط الثالث فقد اشترطه البخاري، وشيخه علي بن المديني، وظاهر كلام ابن رجب في "شرح العلل" أن هذا هو الذي عليه المحققون من أهل العلم، وليس خاصًّا بابن المديني والبخاري.

مثاله: قول البخاري رحمه الله: حدثنا أبو اليمان، قال: أخبرنا شعيب[2]، قال: حدثنا أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «فوالذي نفسي بيده، لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده».

فأبو الزناد لم يصرح بالسماع من الأعرج بل أتى بصيغة تحتمل أنه سمعه منه مباشرة، وتحتمل أن بينه وبين الأعرج واسطة، وكذلك الأعرج أتى بصيغة تحتمل، وقد جاء في رواية إدخال رجل بين الأعرج وأبي هريرة رضي الله عنه إلا أنها رواية شاذة، قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: (وقع في غرائب مالك للدار قطني إدخال رجل وهو أبو سلمة بن عبد الرحمن بين الأعرج وأبي هريرة في هذا الحديث، وهي زيادة شاذة؛ فقد رواه الإسماعيلي بدونها من حديث مالك

---

(1) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحى إلى رسول الله ﷺ (1/ رقم 1)، ومسلم في كتاب الإمارة بقوله قوله ﷺ إنما الأعمال بالنية (/ رقم 1907).

(2) شعيب هو بن أبي حمزة الحمصي قال الحافظ: (قد أكثر المصنف من تخريج حديثه عن الزهري وأبي الزناد).

ومن حديث إبراهيم بن طهمان، وروى ابن منده من طريق أبي حاتم الـرازي عـن أبي الـيمان شيخ البخاري هذا الحديث مصرحا فيه بالتحديث في جميع الإسناد، وكذا النسائي من طريق علي ابن عياش عن شعيب)[1].

الثالثة: ما يخرجه شرط الاتصال؟

احترز بالاتصال عن: المرسل، والمنقطع، والمعضل، والمعلق، والمدلس.

(1) فتح الباري (1/ 58).

الشرط الثاني: العدالة:

وفيه مسائل:

المسألة الأولى: في بيان حقيقتها:

وفيها أقوال عدة منها:

1/ قيل: ملَكَة تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة، أو ملكة تحمل صاحبها على التقوى، واجتناب الأدناس، وما يخل بالمروءة عند الناس[1].

2/ وقيل: عدم المجاهرة بالكبائر، وعدم الإصرار على الصغائر.

3/ وقيل: ترك الكبائر، وكثرة المحاسن، وغلبة الخير على الشر، قال الإمام الشافعي رحمه الله: (لو كان العدل من لم يذنب لم نجد عدلا، ولو كان كل ذنب لا يمنع من العدالة لم نجد مجروحا، ولكن من ترك الكبائر، وكانت محاسنه أكثر من مساوئه فهو عدل)[2].

4/ هو: من كان الأغلب في حقه الطاعة، أو من كان أكثر أحواله طاعة الله[3]، قال الشافعي رحمه الله: (إذا كان الأغلب الطاعة، فهو المعدل، وإذا كان الأغلب المعصية، فهو المجرح)[4].

وبالجملة فالتعريف المختار للعدالة هو: (هيئة راسخة في النفس تمنع صاحبها من فعل الكبائر، والإصرار على الصغائر، وفعل ما يخرم المروءة[5]).

المسألة الثانية: متى تشترط العدالة؟

---

(1) ينظر: نزهة النظر للحافظ ابن حجر ص: (83).

(2) ينظر: ثمرات النظر في علم الأثر للصنعاني ص: (72 – 73).

(3) قاله ابن حبان، انظر " صحيح ابن حبان " (1 / 250).

(4) ينظر: آداب الشافعي ومناقبه (ص: 233).

(5) وردت أقوال عدة في بيان حقيقة خوارم المروءة وهي في مجملها دالة على فعل ما يعاب فعله عرفا، من أمثلتها: كثرة الكلام، فقد جاء عن شعبة أنه قال: قلت للحكم: مالك لم تَحْمِل عن زاذان – يعني زاذان الكندي–؟ قال: كان كثير الكلام اهـ، وترك شعبة حديث رجل بسبب أنه رآه يركض على برذون. ينظر:

قال الذهبي رحمه الله[1]: (لا تُشتَرَطُ العدالةُ حالةَ التحمُّل، بل حالةَ الأداء، فيَصِحُّ سماعُهُ كافراً، وفاجراً، وصَبيّاً. فقد رَوَى جُبَيرِ بن مُطْعِم رضي الله عنه أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بـ"الطور" فسمع ذلك حال شِرْكه، ورواه مؤمنًا)[2].

المسألة الثالثة: طرق معرفة العدالة

1/ الاستفاضة: شيوع الثناء عليه بين الأئمة.

2/ التزكية: أن ينص على عدالته إمام أو إمامين ممن لا يعرفون بالتساهل في ذلك.

3/ اختبار الأحوال، وتتبع الأفعال التي يحصل معها العلم من ناحية غلبة الظن بالعدالة. قاله الخطيب[3].

وذُكرت أمور أخرى تركنا إيرادها اختصارا.

المسألة الرابعة: ما يخرجه اشتراط العدالة:

واحترز بالعدالة عن: رواية الفاسق الذي يجاهر بالكبائر ويصر على الصغائر؛ لأنه لا يؤمن منه والحال هذه الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم.

كما احترز به عن رواية المجهول حالا، أو عينا.

---

(1) ينظر: الموقظة ص: (61).

(2) متفق عليه.

(3) الكفاية ص: (141).

الشرط الثالث: الضبط.

وفيه مسائل:

الأولى: حقيقة الضبط:

هو الإتقان، وذلك بأن يكون الراوي يقظا حين تحمله وفاهما لما سمعه، وأن يضبط ذلك من وقت التحمل إلى وقت الأداء.

المسألة الثانية: أنواع الضبط:

الضبط نوعان:

ضبط صدر: وهو أن يحفظ ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء، وقديما قالوا: (ما العلم إلا ما وعاه الصدر).

ضبط سطر أو ضبط كتاب: وهو صيانته لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه.

قال معاوية بن قرة: (من لم يكتب العلم فلا تعدوه عالما).

المسألة الثالثة: طرق معرفة الضبط.

يعرف الضبط بأمور منها:

1/ الاستفاضة: أن يشتهر ضبط الراوي بين الأئمة.

2/ تزكية بعض أئمة الجرح والتعديل للراوي بأنه ضابط لحديثه.

3/ سَبْر روايات الراوي، ومقارنتها بروايات غيره من الثقات فإذا كثرت مخالفة الراوي لرواية الثقات المتقنين عرف أنه ليس ضابطا، وإذا كانت مخالفته لهم قليلة ونادرة وصف بالضبط[1]، قال ابن الصلاح رحمه الله: (نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة -ولو من حيث المعنى- لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب، والمخالفةُ نادرة، عرفنا حينئذ كونه ضابطا [ثبتا]، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم، عرفنا اختلال ضبطه، ولم نحتج بحديثه)[2].

---

(1) ينظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (1/ 98).

(2) .

قال ابن معين: قال لي إسماعيل بن علية يومًا: كيف حديثي؟ قلت: أنت مستقيم الحديث، فقال لي: وكيف علمتم ذاك؟ قلت له عارَضْنا بها أحاديث الناس، فرأيناها مستقيمة، فقال: الحمد لله)[1].

المسألة الرابعة: ما يخرجه اشتراط الضبط:

وفي اشتراط الضبط احترازٌ عن حديث المعروف بالصدق والعدالة إلا أنه مغفل، أو كثير الخطأ، أو سيء الحفظ، أو يقبل التلقين.

فلا يكفي الصلاح لقبول الرواية؛ لذا قالوا: (رب رجل يُرجى دعاؤه ولا تجوز شهادته).

ومن هنا تعرف الفرق بين قولهم: فلان فيه بعض نظر، وقولهم: فلان في حديثه نظر، فالأول طعن في عدالته، والثاني طعن في ضبطه مع صلاح دينه.

---

(1) .

الشرط الرابع: عدم الشذوذ:

فيه مسائل:

المسألة الأولى: تعريف الشاذ:

في تعريف الحديث الشاذ أقوال عدة لعل أرجحها هو قول الحافظ ابن حجر: (مخالفة المقبول لمن هو أولى منه)[1].

فذكر المقبول ليشمل رجال الحديث الصحيح والحديث الحسن.

وذكر من هو أولى منه: إما وصفًا أو عددا .

الثانية: جواب عن اعتراض:

فإن قيل: هلا اكتفى باشتراط الضبط عن اشتراط عدم الشذوذ؛ لأن الضبط عبارة عن موافقة الثقات فيما يروونه فإن خالفهم لم يكن ضابطا، وهذا معنى الشاذ؟

فالجواب عن ذلك: أن مخالفة الثقات على قسمين: غالبة، ونادرة.

فمتى خالف الثقات فيما رواه غالبا لم يكن حافظا، ومتى خالفهم نادرا ولو في حديث واحد كانت مخالفته شذوذا، فاحتاج المصنف أن يذكر في حد الصحيح السلامة من الشذوذ وكون الراوي ضابطا[2].

المسألة الثالثة: مثال للشاذ:

ما رواه عبد الواحد بن زياد قال: حدثنا الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا صلى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع على يمينه».

ووجه الشذوذ فيه أن عبد الواحد بن زياد شذّ حينما جعل الحديث من قول النبي ﷺ ، والصواب أنه من فعله، هكذا رواه سهيل بن أبي صالح، عن أبيه [عند ابن ماجه (1199)، والنسائي في الكبرى (1456)]، وكذا رواه محمد بن إبراهيم، عن أبي صالح [عند البيهقي 3/ 45].

---

(1) نزهة النظر (/).

(2) قاله الزركشي في النكت على مقدمة ابن الصلاح (1/ 102).

وقد صرح جمع من الأئمة بشذوذ رواية عبد الواحد بن زياد منهم البيهقي في السنن الكبرى 3/ 45 فقال عن رواية الفعل: (وهذا أولى أن يكون محفوظاً لموافقته سائر الروايات عن عائشة وابن عباس)، وكذا نقل الحكم بالشذوذ ابن القيم عن شيخه ابن تيمية في زاد المعاد 1/ 308 فقال: (هذا باطل وليس بصحيح، وإنما الصحيح عنه الفعل لا الأمر بها، والأمر تفرد به عبد الواحد بن زياد وغلط فيه). وبنحو هذا قال الذهبي في الميزان 2/ 672.

الشرط الخامس: أن لا يكون الحديث معلا:

المسألة الأولى: تعريف العلة:

هي: سبب خفي يقدح في صحة الحديث، مع أن الظاهر السلامة منه.

خرج بقولهم : "سبب خفي " الأسبابُ الظاهرة في الجرح : مثل ضعف الراوي، وجهالته، وانقطاع السند ، ونحو ذلك.

وخرج بقولهم: (يقدح في صحة الحديث) العلل غير القادحة كالاختلاف الذي يمكن معه الترجيح أو الجمع.

المسألة الثانية: أقسام العلل:

ظهر مما سبق من تعريف العلة أنها تنقسم إلى قسمين:

1 – علة قادحة: مؤثرة في صحة الحديث.

2 – علة غير قادحة، كالاختلاف الذي يمكن معه الجمع على طريقة المحدثين .

المسألة الثالثة: السبيل لمعرفة العلل الخفية:

1/ جمع الطرق: فكثير من العلل لا يقف المحدث عليها إلا بعد جمع طرق الحديث، أو الباب.

2/ تعرف بالخبرة، وكثرة ممارسة الفن.

المسألة الرابعة: مثال الحديث المعل:

ما رواه شعبة عن سلمة بن كهيل، عن حجر أبي العنبس، عن علقمة بن وائل، عن أبيه أن النبي ﷺ قرأ: ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧ ﴾ فقال: آمين، وخفض بها صوته)[1].

وهذا الحديث فيه ثلاث علل نص عليها البخاري فيما نقله عنه الترمذي في الجامع فقال: (سمعت محمداً –يعني البخاري– يقول: حديث سفيان أصح من حديث شعبة في مواضع من هذا الحديث، فقال: عن حُجر أبي العنبس، وإنما هو حجر بن عنبس، ويكنى أبا

(1) .

السكن، وزاد فيه: عن علقمة بن وائل، وليس فيه عن علقمة، وإنما هو حجر بن عنبس، عن وائل بن حجر، وقال: (وخفض بها صوته) وإنما هو (ومدّ بها صوته)[1]) [2].

ورواية سفيان الصحيحة هي ما قال فيها: عن سلمة بن كهيل، عن حجر بـن عنـبس، عن وائل بن حجر، قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسـلم قـرأ: ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾، فقال: (آمين)، ومدّ بها صوته)[3].

ومما يرجح رواية سفيان أنه قد توبع على ذلك تابعه العـلاء بـن صـالح الأسـدي قـال الترمذي: (سألت أبا زرعة عن هذا الحديث؟ فقال: حديث سـفيان في هـذا أصـح، وقـال: وروى العلاء بن صالح الأسدي عن سلمة بن كهيل نحو رواية سفيان)[4].

(1) .

(2) .

(3) .

(4) .

المطلب الثالث: شروط غير المحدثين في الحديث الذي يحتج به:

1/الفقهاء:

الفقهاء لا يشترطون في الاحتجاج بالحديث ما يشترطه المحدثون، فكثير من العلل التي يراها المحدثون قادحة لا تقدح عندهم، كما يحتج كثير منهم بالمرسل، قال الذهبي رحمه الله: (إن كان مُرسَلا ففي الاحتجاج به اختلاف، وزاد أهل الحديث: سلامته من الشذوذ، والعلة، وفيه نظر على مُقتَضَى نظر الفقهاء، فإنَّ كثيراً من العِلَل يأبونها)[1].

2/ أهل الكلام:

زعموا أنها لا تكون حجة، و تفيد اليقين حتى تستوفي شروطا شروطها، وقيودا وضعوها، ومع كثرتها فهي أيضا شروط لا يندر توفرها فحسب، بل يعد ذلك من المحال.

فأبو الهذيل اشترط في الخبر حتى يكون حجة ألا يقل عدد رواته عن عشرين نفسا وأن يكون فيهم واحد من أهل الجنة!![2]، فلم يكفه اشتراط التواتر حتى حدد النقلة، بل واشترط زيادة على ذلك أن يكون فيهم واحد على بدعته ومن أهل نحلته؛ لأن من ليس كذلك لا يكون عنده مؤمنا ولا من أهل الجنة[3].

وأما الرازي فاشترط لإفادة الخبر اليقين أن نتيقن توفر أمور عشرة!!!، فقال: (الدليل اللفظي لا يفيد اليقين إلا عند تيقن أمور عشرة: عصمة رواة مفردات تلك الألفاظ!!، وصحة إعرابها، وتصريفها، وعدم الاشتراك، والمجاز، والتخصيص بالأشخاص، والأزمنة، وعدم الإضمار، والتقديم والتأخير، وعدم المعارض العقلي الذي لو كان لرجح؛ إذ ترجيح النقل على العقل يقتضي القدح في العقل المستلزم للقدح في النقل لافتقاره إليه، وإذا كان المنتج ظنيا فما ظنك بالنتيجة)[4].

---

(1) الموقظة في علم مصطلح الحديث (ص: 24).

(2) انظر: الفرق بين الفرق للبغدادي ص: (124) الفضيحة السادسة من فضائح أبي الهذيل العلاف.

(3) انظر: المصدر السابق.

(4) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ص: (142).

فلو لم يشترط الرازي إلا الشرط الأول الذي هو عصمة الرواة لكفى في القضاء على النقل جملة وتفصيلا، فكيف إذا انضمت إليه الشروط التسعة الباقية، لذا فعند الرازي ومن رضي قوله يجب على علما الحديث أن يكسروا أقلامهم، ويتخذوا الفلسفة وعلم الكلام قبلتهم، فلا فائدة من الاشتغال بالحديث والأخبار، فقد كفوا العنت والمؤنة، وحكم عليها بالرد بلا مثنوية.

وقد قطع الرازي الطريق على كل من سولت له نفسه أن يحاول تتبع الأخبار لعله يظفر بخبر يستوفي هذه الشروط فوضع قانونا آخر يقول فيه: (إن الدلائل اللفظية لا تكون قطعية، لأنها موقوفة على نقل اللغات، ونقل وجوه النحو والصرف، وعلى عدم الاشتراك، والمجاز، والتخصيص، والإضمار، وعدم المعارض النقلي والعقلي، وكل واحد من هذه المقدمات مظنونة، والموقوف على المظنون أولى أن يكون مظنونا، فثبت أن شيئا من الدلائل اللفظية لا يمكن أن يكون قطعيا)[1].

---

(1) أساس التقديس ص: (182).

المطلب الرابع: أقسام الحديث الصحيح:

وينقسم الحديث الصحيح إلى قسمين: صحيح لذاته وصحيح لغيره،

فالصحيح لذاته هو: ما اتصل إسناده برواية عدلٍ تمَّ ضبطهُ عن مثلهِ إلى منتهاه، ولم يكن شاذاً ولا معلاً.

وسمي صحيحا لذاته؛ لأن صحته ناشئة من نفسه دون إضافة شيء.

أما الصحيح لغيره: فهو الحديث الحسن الذي ارتقى بمتابع أو شاهد.

وسيأتي الكلام عنه في مباحث الحسن.

المطلب الخامس: أصح الأسانيد:

تكلم العلماء في أصح الأسانيد، واختلفوا في ذلك:

فقيل: أصحها الزهري، عن سالم، عن أبيه.

وقيل: الأعمش، عن إبراهيم النخعي، عن علقمة بن قيس، عن عبد الله بن مسعود.

وقيل: مالك، عن نافع، عن ابن عمر.

وقيل: محمد بن سيرين، عن عَبيدة بن عمرو السلماني عن علي.

وفائدة معرفة أصحها:

أنها تنفع عند الاختلاف، فما قيل فيه: أصح الأسانيد يرجح على غيره، وكذا يعرف به صحة الحديث.

فائدة:

إذا قال المحدثون: أصحُ شيءٍ في الباب فلا يعنون صحته، وإنما يعنون أنه أمثل شيءٍ في الباب.

المطلب السادس: مظان الحديث الصحيح:

أولا : كتب التزم أصحابها الصحة:

1/ الصحيحان:

الكلام عن الصحيحين فيه مسائل:

المسألة الأولى:

أول من صنّف في الصحيح المجرد فهو الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة المولود سنة (194 هـ)، والمتوفى سنة (256 هـ)، وقد طلب العلم صغيراً وله أحد عشر عاماً، وكان من أوعيةِ العلم، وكتابه أصحُ كتابٍ بعد كتاب الله، واسم الكتاب (الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننهِ وأيامه).

وقد صح عن الإمام البخاري أنّه قال: (ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح).

ثمَّ تبعه في جمع الصحيح تلميذه وخريجه أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النَّيْسابوري المتوفى سنة (261هـ)، وقد استفاد من شيخه البخاري، وفاق البخاريَّ من حيث التبويب، والترتيب، والجمع، والتنسيق، وكتاب البخاري أجود من حيث الصحة على رأي الجمهور.

المسألة الثانية: هل استوعب الصحيحان جميع الصحيح؟

لم يستوعب الصحيحان جميع الصحيح، ولم يقصدا ذلك: ويبين ذلك ما يلي:

1/ تصريحهما بترك إيراد أحاديث صحيحة، فقد قال البخاري: (تركت من الصحاح لحالِ الطولِ)، وقال الإمام مسلم: (ليس كل شيء عندي صحيح وَضعته هاهنا).

2/ أنه يوجد في كتب العلم تصحيح للإمام البخاري ومسلم لكثيرٍ من الأحاديث، وتلك الأحاديث غير موجودة في الصحيحين.

المسألة الثالثة: ما هو المحكوم بصحته من أحاديث الصحيحين؟

المحكوم بصحته من أحاديث الصحيحين هو ما روياه بالإسناد المتصل أما ما روي معلقاً فهو ليس من نمط الصحيح، إنما ذكر استشهاداً واستئناساً؛ ليكون الكتاب جامعاً لمعاني الإسلام، والمعلقاتُ في البخاري كثيرةٌ بلغت (1341) معلقاً منها (159) مرفوعاً والبقية موقوفاتٌ ومقاطع، وفي مسلم المعلقاتُ قليلةٌ بلغت (12) معلقاً وذكر بعض العلماء

أن ما ذكره البخاري بصيغة الجزم فهو صحيح إلى من علقه إليه ويبقى النظر فيمن أُبرز من رجاله.

المسألة الرابعة: كتب مؤلفة لها ارتباط بالصحيحين من حيث التزام الصحة:

أولا/المستخرجات على الصحيحين أو أحدهما:

وموضوع المستخرج، هو: أن يأتي المصنفُ إلى كتابٍ من كتب الحديث فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معهُ في شيخه أو من فوقهُ.

فعلى صحيح البخاري: مستخرج الإِسْمَاعِيليِّ، ومستخرج البَرقَاني، ومستخرج الغِطْريفي، ومستخرج ابن أبي ذُهل، ومستخرج أبي بكر ابن مَرْدَوَيْهِ.

وعلى صحيح مسلم: مستخرج أبي عوانة، ومستخرج أبي جعفر بن حمدان، ومستخرج أبي بكر محمد بن رجاء النَّيْسَابُورِيِّ، ومستخرج أبي الوليد حسّان بن محمد القُرشي، وغيرها.

أما المستخرجات على كلا الصحيحين: فالمستخرج لأبي نعيم الأصبهاني، ومستخرج أبي عبد الله ابن الأخرم، ومستخرج أبي ذر الهروي، ومستخرج أبي محمد الخلال، وغيرها.

وأصحاب المستخرجات لم يلتزموا فيها موافقة الصحيحين في الألفاظ؛ لأنَّهم إنما يروون بالألفاظ التي وقعت لهم عن شيوخهم؛ فحصل فيها تفاوت قليل في اللفظ، وفي المعنى.

فوائد المستخرجات:

1 – علو الإسناد.

2 – القوة عند كثرة الطرق للترجيح عند المعارضة.

3 – الرواية عن مختلطين قبل الاختلاط.

4 – الرواية عن المدلسين مع التصريح بالسماع.

5 – بيان المهملين والمبهمين.

قال الحافظ ابن حجر: (كل علة أُعلت في الصحيحين جاءت رواية المستخرج سالمةً منها) على أنَّ هذا القول ليس على إطلاقه، فليعلم.

فائدة: لو أن الطريق ضاق على صاحب المستخرج، ولم يجده من غير طريق من استخرج عليه؛ فهو إما أن يرويه من طريق المصنف، أو يعلقه أو يهمله.

2 /الكتب التي استدركت على الصحيحين:

أولا : كتاب أبي عبد الله محمد بن عبد الله، الحاكم النيسابوري المعروف بابن البيع (ت405 هـ) .و المسمى بالمستدرك على الصحيحين.

سبب تأليفه أن الحاكم بلغه أن بعض أهل البدع أثاروا شائعة بأنه لم يصح من الحديث إلا ما أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما ، ثم اتخذوا ذلك ذريعة للطعن في الدين فألف كتابه ذلك.

وموضوعه: ما هو مروي بأسانيد تشبه أسانيد الشيخين ، أو أحدهما ، أو ليست تشبه أسانيد الشيخين لكنها قوية في نفسها، وليست ذات علة، وقد استخرج من هذا الدرب نصوص كثيرة بلغت (8956) ثم رتبها على الكتب ، مبتدأ بكتاب الإيمان، وختمها بكتاب الأهوال.

لكن اطلع الأئمة على مواضع من الكتاب ضعيفة النصوص، بل بعض نصوص الكتاب موضوعة أو باطلة، لكنها مما لم تجري عليه يد المؤلف بالبحث أو التمحيص.

عناية العلماء به: من ثم فقد اعتنى جماعة من أهل العلم بالكتاب تلخيصا واستدراكا وتعقيبا ؛ ومن هؤلاء :

أ – الحافظ الذهبي، له كتاب "تلخيص المستدرك" .

ب – الحافظ ابن الملقن ، له كتاب "النكت اللطاف في بيان أحاديث الضعاف المخرجة في مستدرك الحافظ النيسابوري".

ج – الحافظ العراقي له أمالي على المستدرك.

منزلة الحاكم في التصحيح: متساهل حتى قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (أهل العلم بالحديث لا يعتمدون على مجرد تصحيح الحاكم، وإن كان غالب ما يصححه فهو صحيح، لكن هو في المصححين بمنزلة الثقة الذي يكثر غلطه، وإن كان الصواب أغلب عليه. وليس فيمن يصحح الحديث أضعف من تصحيحه، بخلاف أبي حاتم بن حبان البستي، فإن تصحيحه فوق تصحيح الحاكم وأجل قدراً.

وكذلك تصحيح الترمذي والدارقطني وابن خزيمة وابن منده وأمثالهم فيمن يصحح الحديث، فإن هؤلاء وإن كان في بعض ما ينقلونه نزاع، فهم أتقن في هذا الباب من الحاكم)[1].

بل بالغ أبو سعد الماليني فقال: (طالعت كتاب (المستدرك على الشيخين)، الذي صنفه الحاكم من أوله إلى آخره، فلم أر فيه حديثا على شرطهما).

وتولى الرد عليه الإمام الذهبي فقال: (هذه مكابرة وغلو، وليست رتبة أبي سعد أن يحكم بهذا، بل في (المستدرك) شيء كثير على شرطهما، وشيء كثير على شرط أحدهما، ولعل مجموع ذلك ثلث الكتاب بل أقل، فإن في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما، وفي الباطن لها علل خفية مؤثرة، وقطعة من الكتاب إسنادها صالح وحسن وجيد، وذلك نحو ربعه، وباقي الكتاب مناكير وعجائب، وفي غضون ذلك أحاديث نحو المائة يشهد القلب ببطلانها، كنت قد أفردت منها جزءا، وحديث الطير بالنسبة إليها سماء، وبكل حال فهو كتاب مفيد قد اختصرته، ويعوز عملا وتحريرا)[2].

ويعتذر للحاكم عما وقع في كتابه من الوهم بأن المنية عاجلته تنقيح الكتاب، فقد شرع في تنقحيه وتهذيب مادته، لكنه توفي فجأة بعد بلوغه قدر ربع الكتاب.

ثانيا: الإلزامات للدارقطني:

فقد ألزمهما بإخراج سبعين حديثاً، وهو أمر لا يلزمهما لأنهما لم يقصدا استيعاب جميع الصحيح.

3 /كتب سارت على منوال الصحيحين في التزام الصحة:

منها:

1/ كتاب محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري (223 - 311 هـ) المسمى بـ (المسند الصحيح المتصل بنقل العدل عن العدل من غير قطع في السند، ولا جرح في النقلة).

---

(1) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (1/ 184).

(2) سير أعلام النبلاء ط الرسالة (17/ 175).

وقد اشتهر عند المتأخرين كالدمياطي وابن حجر والزيلعي بصحيح ابن خزيمة، وبهذا الاسم طبع بتحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، وصدر عن المكتب الإسلامي، في أربعة مجلدات.

وهو في الصحة والقوة يلي صحيح مسلم، لكن الكتاب ليس كالصحيحين فلا يقال: إن كل ما فيه صحيح؛ بل فيه الصحيح والحسن والضعيف، إلا أن نسبة الضعيف ضئيلة جدًّا، إذا قورنت بالأحاديث الصحيحة والحسنة.

2/ كتاب أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي البستي (ت 354هـ)، والذي سماه باسم (التقاسيم والأنواع).

لقد دفع المؤلف إلى تأليف كتابه ما لخصه بقوله: (لما رأيت الأخبار طرقها كثرت، ومعرفة الناس بالصحيح منها قل) فعزم على جمع الصحيح الثابت حتى يسهل على المتعلمين الوصول إليه، فتدبر الصحيح من السنة فوجده ينقسم كما قال إلى (أقسام متساوية متفقة التقسيم غير متنافية: فأولها: الأوامر التي أمر الله عباده بها، والثاني: النواهي التي نهى الله عباده عنها، والثالث: إخباره عما احتيج إلى معرفتها، والرابع: الإباحات التي أبيح ارتكابها، والخامس: أفعال النبي ﷺ التي انفرد بفعلها، ثم رأيت كل قسم منها يتنوع أنواعًا كثيرة، ومن كل نوع تتنوع علوم خطيرة..) ثم شرع يذكر هذه الأقسام والأنواع حتى انتهى منها فقال: "فجميع أنواع السنن أربع مائة).

ومن هذا التقسيم يظهر سبب تسمية المؤلف كتابه هذا باسم التقاسيم والأنواع. والذي عرف بصحيح ابن حبان، وليس كل ما فيه صحيح.

وقد صعب على طلبة العلم الانتفاع بهذا الكتاب على صورته الأصلية ؛ لذا نال الكتاب عناية فائقة من أهل العلم، من حيث ترتيبه واختصاره ونحو ذلك؛ فقد أعاد ترتيبه علاء الدين علي بن بلبان، كما رتبه أمين الدين الشافعي، وفصل زوائده عن الكتب الستة الحافظ نور الدين الهيثمي.

3/ كتاب أبي علي سعيد بن عثمان بن السكن البغدادي نزيل مصر (ت 353هـ)، المسمى بـ (الصحيح المنتقى) أو (السنن الصحاح المأثورة عن رسول الله ﷺ) وهو كتاب

محذوف الأسانيد جعله أبوابا في جميع ما يحتاج إليه من الأحكام ضمنه ما صح عنده من السنن المأثورة، وقد جعله ابن حزم في المرتبة الأولى بعد الصحيحين.

قال السخاوي رحمه الله: (الذين تلوهما في جمع الصحيح هم: ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، وأبو عوانة، وليس واحد منهم ملتحقا بواحد منهما إلا بمجرد التسمية، لأن فيها الصحيح وغيره، وأشدها توسعا وتساهلا كتاب الحاكم)[1].

ثانيا: كتب لم يلتزم أصحابها الصحة، ولم يشترطوا الاقتصار عليه:

كسنن أبي داود، والجامع للترمذي، والسنن للنسائي، وسنن ابن ماجه، والسنن للدارقطني، والسنن الكبرى للبيهقي وغيرها.

وهذه الكتب لا يحكم على الحديث بالصحة بمجرد وجوده فيها بل لا بد من البحث والتفتيش عن صحته.

المطلب السابع: مراتب الصحيح:

1/ ما اتفق عليه الشيخان.

2-ما انفرد به البخاري

3/ ما انفرد به مسلم

4/ ما كان على شرطهما

5/ ما كان على شرط البخاري

6/ ما كان على شرط مسلم

7/ ما كان على شرط غيرهما.

(1) الغاية في شرح الهداية في علم الرواية (ص: 146).

المحاضرة الثالثة:
في
الحديث الحسن

وفيها سبعة مطالب:

المطلب الأول: في تعريفه.

تعريف الترمذي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

تعريف الخطابي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

تعريف ابن الجوزي.

تعريف ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

التعريف المختار لمطلق الحسن.

المطلب الثاني: في أقسام الحديث الحسن.

المطلب الثالث: مراد العلماء المتقدمين بالحسن.

المطلب الرابع: مراد البغوي بالحسن في كتابه مصابيح السنة.

المطلب الخامس: سكوت أبي داود في سننه هل يعد تحسينا؟

المطلب السادس: مظان الحديث الحسن.

المطلب السابع: حكم الاحتجاج بالحديث الحسن.

المطلب الأول: في تعريفه

لغة:

الحُسن، بالضم: نعت لما حَسُن، فهو مرادف للجمال، وضد القبح ونقيضه.

والجمع: المحاسن ضد المساوئ.

اصطلاحا:

الحديث الحسن من أدق علوم الحديث؛ لأنه وسط بين الصحيح والضعيف، قال ابن القطان رحمه الله: (الحسن معناه الذي له حال بين حالي الصحيح والضعيف)[1].

ولما كان كذلك عَسُر على كثير من أهل العلم التعبير عن حقيقته، قال الحافظ ابن كثير رحمه الله: (وهذا النوع لما كان وسطاً بين الصحيح والضعيف في نظر الناظر لا في نفس الأمر عسر التعبير عنه وضبطه على كثير من أهل هذه الصناعة، وذلك لأنه أمر نسبي، شيء ينقدح عند الحافظ ربما تقصر عبارته عنه)[2].

وقال ابن دقيق العيد رحمه الله: (وفي تحرير معناه اضطرابٌ)[3].

بل إن منهم من ينصح بقطع الطمع عن بلوغ ذلك، فقد قال الذهبي رحمه الله: (لا تطمع بأن للحَسَن قاعدة تندرج كل الأحاديث الحسان فيها فأنا على إياس من ذلك)[4].

ولعل هذا ما جعل المتقدمين ممن بلغتنا مؤلفاتهم في علوم الحديث مثل الرامَهرمزي (ت360هـ) في كتابه المحدث الفاصل، وأبي عبدالله الحاكم (ت321هـ)، والخطيب البغدادي (ت463) في كتابه: الكفاية لم يعرفوا الحديث الحسن.

والمشهور أن أول من حاول تعريفه هو أبو عيسى الترمذي رحمه الله.

تعريف الترمذي رحمه الله:

عرفه بأنه: (كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذا، ويروى من غير وجه)[1].

(1) بيان الوهم والإيهام (3/ 374).

(2) اختصار علوم الحديث ص: (37).

(3) الاقتراح ص: (162).

(4) الموقظة ص (28).

أولا: هل ثبت عنه ذلك؟

قال ابن كثير رحمه الله: (وهذا إن كان قد روي عن الترمذي أنه قاله ففي أي كتاب له قد قاله؟ وأين إسناده عنه؟، وإن كان فهم من اصطلاحه في كتاب الجامع فليس ذلك بصحيح، فإنه يقول في كثير من أحاديثه هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه) [2].

ولقد علق على ذلك العراقي بقوله: (وهذا إنكار عجيب فإنه في آخر العلل التي في آخر الجامع وهي داخلة في سماعنا وسماع المنكر لذلك وسماع الناس)[3].

ونص كلام الترمذي رحمه الله هو: (وما ذكرنا في هذا الكتاب: حديث حسن فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا، كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذا، ويروى من غير وجه)[4].

ثانيا شروط الحسن عنده:

ويظهر من تعريفه أنه يشترط فيه ثلاثة شروط:

1/ ألا يكون في إسناده من يُتَّهَم بالكذب.

2/ ألا يكون شاذًّا.

3/ أن يروى من غير وجه بنحوه، قال الزركشي: (قوله: (ويروى من غير وجه) احتراز عمّا لم يرد إلا من وجه واحد فإنه لا يكون حسناً؛ لأن تعدد الروايات يقوي ظنّ الصحة واتحادها ممّا يؤثر ضعفاً).

ثالثا: الاعتراضات على تعريفه:

قد اعترض على هذا التعريف بأمور، منها:

1/ قوله : (ألا يكون في إسناده من يتهم بالكذب) فغير مانع، لأنا إن نظرنا إليه من جهة الضبط ؛ فلم يخرج من كان متروكًا لشيء آخر غير التهمة، أو واهيًا ضعيفًا.

---

(1) .

(2) .

(3) .

(4) جامع الترمذي (5/ 758)، كتاب العلل الصغير.

وكذا يدخل فيه الثقة، والصدوق ، والذي يظهر أن هذا غير مراد، قال الزركشي رحمه الله: (وقوله: (مَن لا يتهم بالكذب): يتناول مشهور العدالة، لكنه غير مراد، بل المراد المستور) [1].

وإن نظرنا إليه من جهة العدالة في الدين ؛ فقد أخرج الوضاع، والكذاب، والمتهم بالكذب في الحديث النبوي ، وبقي غير هؤلاء ،ومنهم : غلاة المبتدعة، وأهل الفجور والفسوق، وهؤلاء قد رد الأئمة روايتهم -على تفاصيل في أهل البدع- وليسوا بعدول في الرواية.

2/ عدم اشتراطه السلامة من بقية العلل القادحة.

قد أجاب الحافظ عن الترمذي في هذا الموضع بما حاصله : أن الترمذي لم يشترط انتفاء العلة ؛ لأن الانقطاع علة، وضعف الراوي علة ،وعنعنة المدلس علة، والترمذي لم يُرد الاحتراز من ذلك.

فالجواب: أن ما ذكره الحافظ خاص بالعلل الظاهرة، والكلام هنا عن العلل الخفية التي تدل على وهم الراوي وخطئه في الرواية.

3/ أنه عرف نوعا واحدا من الحسن وهو الحسن لغيره، وترك الحسن لذاته وهو المراد بالأصالة في تعريف الحسن، فيكون تعريفه غير جامع.

ويجاب عنه بأنه عرف ما يطلق عليه الحسن في كتابه هو ولم يقصد إلى تعريف الحسن عند المحدثين، قال ابن حجر [2]: (وأما الترمذي: فلم يقصد التعريف بالأنواع المذكورة عند أهل الحديث بدليل أنه لم يعرّف بالصحيح ولا بالضعيف، بل ولا بالحسن المتفق على كونه حسناً، بل المعرّف به عنده، وهو حديث المستور -على ما فهمه المصنّف- لا يعده كثير من أهل الحديث من قبيل الحسن، وليس هو في التحقيق عند الترمذي مقصوراً على رواية المستور، بل يشترك معه الضعيف بسبب سوء الحفظ والموصوف بالغلط والخطأ وحديث

---

(1) نكت الزركشي على ابن الصلاح (1/ 307).

(2) النكت على ابن الصلاح (1/ 387).

المختلط بعد اختلاطه، والمدلّس إذا عنعن وما في إسناده انقطاع خفيف. فكل ذلك عنده من قبيل الحسن) [1].

تعريف الخطابي رحمه الله:

عَرَّفه بقوله: (هو ما عُرف مخرجه، واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء)[2].

وقوله : "ما عُرِف مخرجه" للعلماء في تفسيره قولان:

1-أن المراد بذلك: ما اتصل سنده، فخرج بذلك كل ما كان فيه انقطاع[3].

2- أن المراد بذلك: أن يكون راويه معروفًا بأخذ الحديث عن أهل بلده، كقتادة في البصريين، وعمرو بن دينار في المكيين، والزهري في المدنيين، وابن وهب والليث في المصريين، وهكذا.

فكل من هؤلاء معروف بأخذ حديث أهل بلده، والمقصود من هذا أن الراوي إذا عُرف بأخذ الحديث عن أهل بلد ما، فإنه لا يكون كذابًا -حيث أنه صار المرجع في حديث ذاك البلد- ويكون قد ضبط حديثهم، وأتقنه.

وقوله: (واشتهر رجاله) : قال الزركشي: (المراد بالاشتهار السلامة من وصمة التكذيب) [4].

وقيل: المراد الشهرة بالصدق دون بلوغ الغاية في الضبط والإتقان[5].

الاعتراضات عليه:

تعريف الخطابي انتقد انتقادات عدة، منها:

---

(1) .

(2) معالم السنن (1/ 11).

(3) ينظر: التقييد والإيضاح ص (440)، النكت للزركشي (1/ 304)، تدريب الراوي (1/ 153).

(4) النكت على مقدمة ابن الصلاح (1/ 304).

(5) .

1 -**أنه ليس على نمط صناعة الحدود والتعريفات**: وهذا رأي ابن دقيق العيد والذهبي وغيرِهما، وذلك لما يلي:

أ/ لأن عبارته ليس فيها كبير تلخيص، قال ابن دقيق العيد (ت702): (وهذه عبارة ليس فيها كبير تلخيص، ولا هي أيضا على صناعة الحدود والتعريفات).

ب/ لما فيها من التكرار والتداخل، إذْ فُسِّر قوله (عرف مخرجه) ببعض ما فُسِّر به قوله (واشتهر رجاله).

ج/ لأن قوله: (وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء) لا يمكن تصور المحدود به، وذكر مثله حشو وزيادة؛ لذا ذهب البعض إلى أنه توضيح وليس تعريفا.

2 / **أنه غير جامع**: لأنه لم يَجْمع أوصاف الحديث الحسن، ليحترز بها عن غيره، فلم يشترط انتفاء الشذوذ والعلة عنه، هذا إن سلمنا بأن قوله "ما عرف مخرجه واشتهر رجاله" يتضمن الاتصال والعدالة، والضبط.

3 / **أنه غير مانع**: لأن ظاهر قوله: (اشتهر رجاله) يُدْخِل رجال الصحيح والضعيف.

إلا أن قوله (ويقبله أكثر العلماء) حيث إن الصحيح يقبله كل العلماء، والضعيف لا يقبله أكثرهم، وإن قبله بعضهم؛ فذلك في مواضع معينة، فترجح أنه أراد ما يبلغ الصحة أو الضعف، وإن كانت عبارته فيها ما فيها والله أعلم.

4 /**أن قوله: (وعليه مدار أكثر الحديث) فيه بحث**: فهل يسلم للخطابي أن أكثر الأحاديث من قبيل الحسان؟!.

تعريف ابن الجوزي :

قال أبو الفرج عبدالرحمن بن على بن الجوزي (ت597هـ) رحمه الله: (الحديث الذي فيه ضعف قريب محتمل هو الحديث الحسن، ويصلح للعمل به)[1].

تعريف ابن الصلاح رحمه الله :

قال رحمه الله بعد ذكره لتعريف الخطابي والترمذي وابن الجوزي: (كل هذا مستبهم لا يشفي الغليل، وليس فيما ذكره الترمذي والخطابي ما يفصل الحسن من الصحيح، وقد أمعنت النظر في ذلك والبحث جامعا بين أطراف كلامهم، ملاحظا مواقع استعمالهم؛ فتنقح لي واتضح أن الحديث الحسن قسمان:

أحدُهما: الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلا كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب في الحديث، أي: لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث ولا سبب آخر مفسق، ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف بأن روي مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر، حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله، أو بما له من شاهد، وهو ورود حديث آخر بنحوه، فيخرج بذلك عن أن يكون شاذا ومنكرا.

وكلام الترمذي على هذا القسم يتنزل.

القسم الثاني: أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة، غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح؛ لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يُعد ما ينفرد به من حديثه منكرا، ويُعتبر في كل هذا مع سلامة الحديث من أن يكون شاذّا ومنكرا: سلامته من أن يكون معلَّلا. وعلى القسم الثاني يتنزل كلام الخطابي.

فهذا الذي ذكرناه جامع لما تفرق في كلام مَن بلغنا كلامه في ذلك، وكأن الترمذيَّ ذكر أحد نَوْعَي الحسن، وذكر الخطابي النوع الآخر، مقتصرا كل واحد منهما على ما رأى أنه يشكل، معرضا عما رأى أنه لا يشكل أو أنه غفل عن البعض وذهل)[2].

---

(1) الموضوعات (1/ 35)..

(2) .

ولم تشف هذه التعريفات كلُّها القاضي بدرَ الدين ابنَ جماعـة (ت733هــ). فقـد قـال رَحِمَهُ اللَّهُ: (وفي كل هذه التعريفات نظر.

ولو قيل: الحسن كل حديث خالٍ عن العلل وفي سنده المتصـل مسـتور لـه شـاهد، أو مشهور قاصر عن درجة الإتقان. لكان أجمع لما حددوه وقريبا مما حاولوه.

وأخصر منه: ما اتصل سنده وانتفت علله ... في سنده مستور وله شـاهد، أو مشـهور غير متقن)[1].

وقال السخاوي (ت902) بعد مناقشات لتعريفـات الحسـن: (ولـذلك مـع اخـتلال غيرها من تعاريفه قيل: أنه لا يطمع في تمييزه، ولكن الحق أن مـن خـاض بحـار هـذا الفـن سهل ذلك عليه كما قاله شيخنا، ولذا عرف الحسن لذاته، فقال:

(هو الحديث المتصل الإسناد برواة معروفين بالصدق، في ضبطهم قصـور عـن ضـبط رواة الصحيح ولا يكون معلولا ولا شاذا).

ومحصله أنه هو والصحيح سواء إلا في تفاوت الضبط، ثم شرح هذا التعريف.

ثم قال: (وأما مطلق الحسن فهو: الذي اتصل سـنده بالصـدوق الضـابط المـتقن غـير تامها، أو بالضعيف بما عدا الكذب[2] إذا اعتضد مع خلوهما من الشذوذ والعلة)[3].

وانتقد عليه ذكر الإتقان لأن الضبط يغني عنه، كما أن التعبير بخفة الضـبط أجـود مـن قوله (غير تامها).

وكأنه لم يرتض هذا التعريف أيضا فعرفه بقولـه رَحِمَهُ اللَّهُ: (إن أريـد تعريفـه لذاتـه ولغـيره فهو:

---

(1) المنهل الروي ص: (53-54).

(2) نبه محقق الكتاب إلى أن بعض النسخ فيها العبارة هكذا: (بـما عـدا الفسـق كالكـذب، وإن لم يفحـش خطـأ سيء الحفظ ...)، وهذه العبارة أحسن لما فيها من زيادة بيان وتقييد جيد للحسن لغيره.

وعليه فيكون تعريف مطلق الحسن هكذا: (هو: الذي اتصل سـنده بالصـدوق الضـابط المـتقن غـير تـامها، أو بالضعيف بما عدا الفسق كالكذب وإن لم يفحش خطأ سيء الحفظ إذا اعتضد مع خلوهما من الشذوذ والعلة).

(3) .

ما اتصل سنده بالعدل القاصر في الضبط، أو بالمضعف بها عدا الكذب، إذا اعتضد من غير شذوذ ولا علة)[1].

وعليه **فالتعريف المختار لمطلق الحسن -أي الذي يشمل الحسن لذاته والحسن لغيره - هو:**

(ما اتصل سنده بالعدل خفيف الضبط، أو ما لم يكن ضعفه شديدا إذا اعتضد، غير شاذ ولا معل).

(1) التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر ص: (33).

المطلب الثاني: في أقسام الحديث الحسن:

هو قسمان:

الأول: الحسن لذاته: هو: ما اتصل سنده بنقل عدلٍ خف ضبطه غير شاذ ولا معل.

قال الحافظ ابن حجر في قوله: (وخبر الآحاد بنقل عدلٍ تامّ الضبط، متصل السند غير معللٍ ولا شاذٍ: هو الصحيح لذاته ... فإن خفّ الضبط، فالحسن لذاته)[1].

وشرط الحسن لذاته نفس شرط الصحيح، إلا أنّ راوي الصحيح تامّ الضبط، وراوي الحسن لذاته خفيف الضبط.

وسمّي حسناً لذاته؛ لأنّ حسنه ناشئ عن توافر شروط خاصّة فيه، لا نتيجة شيء خارج عنه.

ومن حاله كهذا: عاصم بن أبي النجود، فقد روى جملة كثيرة من الأحاديث فأخطأ في بعض وتوبع على الأكثر فما وجدنا له به متابعاً فهو صحيح، وما وجدنا له به مخالفاً أوثق منه عدداً أو حفظاً فهو من ضعيف حديثه. وما لم نجد له متابعاً ولا مخالفاً فهو (حسن).

الثاني: الحسن لغيره: وهو الحديث الضعيف الذي تقوى بمتابعة أو شاهد.

فيزاد في شروطه: أن يتقوى بشاهد أو متابعة.

مثاله: ما رواه الترمذي في شمائل النبي ﷺ[2] قال: حدثنا علي بن حُجْر، قال: حدثنا شَرِيك، عن سِماك بن حرب، عن جابر بن سَمُرة، قال: جالستُ النبيَّ ﷺ أكثر من مئة مرة وكان أصحابه يتناشدونَ الشِّعْرَ ويتذاكرون أشياءَ من أمر الجاهلية، وهو ساكتٌ وربما تَبَسَّمَ معهم.

فهذا حديثٌ حسنٌ لغيره؛ فإن شريك بن عبد الله ضعيفٌ عند التفرد بسبب سوء حفظه، لكن تابعه في هذا الحديث زهير أبو خيثمة فارتقى حديثه هذا من حيز الضعف إلى درجة الحسن.

---

(1) النخبة 29، 34).

(2) .

المطلب الثالث: مراد العلماء المتقدمين بالحسن:

وإن اشتهر الإمام الترمذي رحمه الله بأنه أول من وضع ضابطا للحسَن عنده، وأنه هو الذي أكثر من استعماله إلا أن هذا لا يعني أن العلماء قبله لم يستعملوه البتة، بل وردت عنهم نقول كثيرة فيها وصف الأحاديث بالحسن.

فاستعمله على وجه الندرة كل من عروة بن الزبير المتوفى سنة (94هـ)؛ إذ نقل عنه الإمام الشافعي نصا وصف فيه الحديث بالحسن ، فقال الشافعي رحمه الله: أخبرنا عمي محمد بن علي عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال: (إني لأسمع الحديث أستحسنه فما يمنعني من ذكره إلا كراهية أن يسمعه سامع فيقتدي به، أسمعه من الرجل لا أثق به قد حدثه عمن أثق به، وأسمعه من الرجل أثق به حدثه عمن لا أثق به)[1].

وكذلك ورد مثل ذلك عن إبراهيم النخعي (ت96هـ)، ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري (ت125هـ)، وشعبة بن الحجاج (ت 160هـ)، وإمام دار الهجرة مالك بن أنس (ت179هـ)، وابن المبارك (ت181هـ)، ووكيع بن الجراح (ت196هـ)، وابن عيينة (ت198هـ)، ويحيى بن سعيد القطان (ت198هـ)، وابن مهدي (ت198هـ)، وغيرهم.

لكن استعمالهم للحسن ليس بالقصد الاصطلاحي، وإنما للدلالة على الإعجاب أو الاستغراب.

ثم جاءت مرحلة أخرى أكثر فيها الأئمة من استعمال الحسن في وصف الأحاديث ووصف الرواة كالإمام الشافعي، وعلي بن المديني، والإمام أحمد، والبخاري، ويعقوب بن شيبة، وأبي زرعة الرازي، وأبي حاتم الرازي وغيرهم.

وقد خلص أحد الباحثين في دراسة موسعة بعد استقراء تام إلى أن استعمالهم له في وصف الأحاديث لا يخرج عن أمرين:

الأول: التحسين الإعجابي.

الثاني: التحسين الاحتجاجي.

(1) الأم للإمام الشافعي (7/ 255 ط دار الوفاء)، معرفة السنن والآثار للبيهقي (1/ 141).

ويجب التنبيه على أن أغلب الاستعمالات الاحتجاجية عندهم تدل على أن الحسن عندهم يمثل القوة المتوسطة أي لا تبلغ درجة الصحيح ولا تنحط لدرجة الضعيف، وهو ما اصطلح على تسميته بالحسن لذاته.

وأن أقدم من أطلق الحسن على الحديث الضعيف المنجبر بتعدد الطرق أو ما اصطلح على تسميته بالحسن لغيره هو الإمام الترمذي.

المطلب الرابع: مراد البغوي بالحسن في كتابه مصابيح السنة:

قال البغوي رحمه الله: (أعني بالصحاح ما أخرجه الشيخان، وبالحسان ما أورده أبو داود والترمذي وغيرهما من الأئمة، وما كان من ضعيف أو غريب أشرت إليه)[1].

قال ابن الصلاح رحمه الله: (ما صار إليه صاحب المصابيح رحمه الله من تقسيم أحاديثه إلى نوعين: الصحاح، والحسان، مريداً بالصحاح: ما ورد في أحد الصحيحين أو فيهما، وبالحِسَانِ: ما أورده أبو داود والترمذي وأشباههما في تصانيفهم.

فهذا اصطلاح لا يعرف، وليس الحسن عند أهل الحديث عبارةً عن ذلك، وهذه الكتب تشتمل على حسن وغير حسن)[2].

وتبع ابنَ الصلاح في الاعتراض على البغوي النوويُّ فقد قال: (أما تقسيم البغوي أحاديث المصابيح إلى حسان وصحاح مريدا بالصحاح ما في الصحيحين، وبالحسان ما في السنن فليس بصواب؛ لأن في السنن الصحيح، والحسن، والضعيف، والمنكر)[3].

ورد اعتراضهما جمع من العلماء منهم: تاج الدين التبريزي، والزركشي، والحافظ ابن حجر، والسيوطي وغيرهم.

فقد قال الزركشي رحمه الله: (قد تبعه النووي وغيره في الاعتراض على البغوي، وهو عجيب؛ لأن البغوي لم يقل: إن مراد الأئمة بالصحاح كذا، وبالحسان كذا، وإنما اصطلح على هذا رعاية للاختصار، ولا مشاحة في الاصطلاح)[4].

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله: (قلت: ومما يشهد لصحة كونه أراد بقوله الحسان اصطلاحاً خاصّاً له أن يقول في مواضع من قسم الحسان: هذا صحيح تارة، وهذا ضعيف تارة، بحسب ما يظهر له من ذلك. ولو كان أراد بالحسان الاصطلاح العام ما نوّعه في كتابه

---

(1) مصابيح السنة (1/ 2).

(2) معرفة أنواع علوم الحديث ص: (106).

(3) التقريب مع تدريب الراوي (1/ 179).

(4) نكت الزركشي (1/ 342).

إلى الأنواع الثلاثة، وحتى لو كان عليه في بعض ذلك مناقشة بالنسبة إلى الإطلاق، فذلك يكون لأمر خارجي حتى يرجع إلى الذهول ولا يضر فيما نحن فيه، والله أعلم)[1].

---

(1) النكت على ابن الصلاح (1/ 445).

المطلب الخامس: سكوت أبي داود في سننه هل يعد تحسينا؟

شاع عند البعض أن كل حديثٍ سكت عنه أبو داود فهو حديثٌ حسن، مستندين في ذلك على قول الحافظ ابن كثير رحمه الله: (ويروى عنه أنه قال وما سكت عنه فهو حسن)[1].

وهذا لم يثبت عن أبي داود فقد أنكره جمع من العلماء، وفي تصدير ابن كثير لـه بصيغة التمريض إيماء إلى ضعفه، والثابت عنه هو قوله في رسالته إلى أهل مكة: (ما كان في كتابي من حديثٍ فيه وهنٌ شديدٌ فقد بينته، ومنه ما لا يصح، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصح من بعض .. وهو كتاب لا تَرِد عليك سنة عن النبي ﷺ بإسناد صالح إلا وهي فيه)[2].

فذكر أن ما سكت عنه يكون صالحا، ولأنه سكت عن أحاديث ظاهرة الضعف وجب بيان وجه كلامه، قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: (وقد نبه على ذلك الشيخ محيي الدين النووي رحمه الله فقال: في سنن أبي داود أحاديث ظاهرة الضعف لم يبينها مع أنه متفق على ضعفها، فلا بد من تأويل كلامه)[3].

وعليه فوجه كلامه أن يقال بأن الصالح نوعان:

الأول: ما يصلح للاحتجاج فيشمل الصحيح والحسن.

الآخر: ما يصلح للاستشهاد والاعتبار والمتابعة، قال السيوطي رحمه الله: (ما نقل عن أبي داود يحتمل أن يريد بقوله (صالح): الصالح للاعتبار دون الاحتجاج، فيشمل الضعيف أيضا)[4].

فكلمة صالح تشمل صلاحية الاحتجاج، وصلاحية الاعتبار.

---

(1) اختصار علوم الحديث مع الباعث الحثيث (1/ 136 ط المعارف).

تنبيه: هذا قول ابن كثير رحمه الله في مختصره وليس فيه أنه رأى ذلك في بعض النسخ كما نقله عنه الحافظ ابن حجر في النكت (1/ 432) فقد قال رحمه الله: (حكى ابن كثير في مختصره أنه رأى في بعض النسخ من رسالة أبي داود ما نصه: (وما سكت عليه فهو حسن وبعضها أصح من بعض)، فهذه النسخة إن كانت معتمدة فهو نص في موضع النزاع، فيتعين المصير إليه، ولكن نسخة روايتنا والنسخ المعتمدة التي وقفنا عليها ليس فيها هذا).

(2) رسالة أبي داود إلى أهل مكة ص: (27).

(3) النكت على كتاب ابن الصلاح (1/ 444).

(4) تدريب الراوي (1/ 184).

وعليه فلا ينبغي نسبة التحسين إليه بمجرد السكوت لما تقدم، ولأمور أخرى أجملها فيما يلي:

1/ أنه نص على بيان ما فيه وهن شديد، وأما ما كان فيه وهن يسير فلم يلتزم بيانه.

2/ أنه يسكت عن حديث فيه راو سبق وأن تكلم عليه في حديث آخر فلا يعيد الكلام عليه اكتفاء بما سبق.

3/ أنه يسكت عنه لوضوح أمر راو فيه واتفاق الأئمة على تضعيفه.

4/ أنه قد يذهل ويغفل عن الكلام عليه.

5/ أن روايات السنن مختلفة وفي بعضها من الكلام على الأحاديث والرواة ما ليس في الأخرى.

6/ أنه يضعف أحاديث خارج السنن سكت عنها في السنن، فقد نقل عنه أبو عبيد الآجري في سؤالاته أشياء من هذا القبيل.

قال ابن حجر رحمه الله في بيان هذه الأمور: (سكوته تارة يكون اكتفاء بما تقدم له من الكلام في ذلك الراوي في نفس كتابه.

وتارة يكون لذهول منه.

وتارة يكون لشدة وضوح ضعف ذلك الراوي واتفاق الأئمة على طرح روايته.

وتارة يكون من اختلاف الرواة عنه وهو الأكثر؛ فإن في رواية أبي الحسن ابن العبد عنه من الكلام على جماعة من الرواة والأسانيد ما ليس في رواية اللؤلؤي وإن كانت روايته أشهر. ومن أمثلة ذلك ما رواه من طريق الحارث بن وجيه عن مالك بن دينار عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه حديث: "إن تحت كل شعرة جنابة ... " الحديث. فإنه تكلم عليه في بعض الروايات فقال: "هذا حديث ضعيف والحارث حديثه منكر" وفي بعضها اقتصر على بعض هذا الكلام، وفي بعضها لم يتكلم فيه.

وقد يتكلم على الحديث بالتضعيف البالغ خارج السنن ويسكت عنه فيها)[1].

(1) النكت على كتاب ابن الصلاح (1/ 440).

إذا تقرر هذا فليعلم أن ثمت من أهل العلم من ذهب إلى أن سكوت أبي داود عن الحديث في سننه يعد تحسينا له، منهم ابن الصلاح فقد قال: (ما وجدناه في كتابه مذكورا مطلقا وليس في واحد من الصحيحين، ولا نص على صحته أحد ممن يميز بين الصحيح والحسن، عرفناه بأنه من الحسن عند أبي داود، وقد يكون في ذلك ما ليس بحسن عند غيره)[1].

ومنهم المنذري فقد قال في مقدمة كتابه الترغيب والترهيب: (كل حديث عزوته إلى أبي داود وسكت عنه فهو كما ذكر أبو داود، ولا ينزل عن درجة الحسن، وقد يكون على شرط الصحيحين أو أحدهما)[2].

ومنهم النووي في بعض كتبه فقد قال رحمه الله: (ما رواه أبو داود في سننه ولم يذكر ضعفَه فهو عنده صحيح أو حسن، وكلاهُما يُحتجّ به في الأحكام، فكيف بالفضائل.

فإذا تقرّر هذا فمتى رأيتَ هنا حديثاً من رواية أبي داود وليس فيه تضعيف، فاعلم أنه لم يضعفه)[3].

ومنهم ابن تيمية[4]، وابن القيم[5]، وابن كثير[6]، وغيرهم.

(1) معرفة أنواع علوم الحديث ص: (106).

(2) الترغيب والترهيب (1/ 38).

(3) الأذكار للنووي ص: (14) (ط/ الأرنؤوط).

(4) اقتضاء الصراط المستقيم (1/ 246).

(5) تهذيب سنن أبي داود (5/ 64).

(6) تفسير ابن كثير (1/ 250).

المطلب السادس: مظان الحديث الحسن:

كثيرٌ من كتب الحديث هي مظان الحديث الحسن، ومنها:

جامع الترمذي، وهو أهم مظانه، وقد أكثر الترمذي من ذكره والتنصيص عليه.

وسنن أبي داود، وقد ذكر العلماء أن فيه من الحسن لذاته ولغيره الشيء الكثير، قال الذهبي رحمه الله: (كتاب أبي داود أعلى ما فيه من الثابت ما أخرجه الشيخان، وذلك نحو من شطر الكتاب، ثم يليه ما أخرجه أحد الشيخين ورغب عنه الآخر، ثم يليه ما رغبا عنه وكان إسناده جيدا سالما من علة وشذوذ، ثم يليه ما كان إسناده صالحا وقبله العلماء لمجيئه من وجهين لينين فصاعدا يعضد كل إسناد منهما الآخر، ثم يليه ما ضعف إسناده لنقص حفظ راويه، فمثل هذا يمشيه أبو داود ويسكت عنه غالبا، ثم يليه ما كان بين الضعف من جهة راويه، فهذا لا يسكت عنه، بل يوهنه غالبا، وقد يسكت عنه بحسب شهرته ونكارته)[1].

ومنها: سنن النسائي، وسنن ابن ماجه، وصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان، ومستدرك الحاكم، وغيرها من المصنفات في الحديث كالأجزاء والمعاجم والمسانيد والفوائد.

ومما يلتحق بالكتب التي لا تنزل عن الحسن في الغالب:

كتاب المنتقى لابن الجارود فقد قال عنه الذهبي رحمه الله: (كتاب المنتقى في السنن مجلد واحد في الأحكام، لا ينزل فيه عن رتبة الحسن أبدا، إلا في النادر في أحاديث يختلف فيها اجتهاد النقاد) [2].

وكتاب (الأحاديث المختارة)، أو (المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما) للضياء المقدسي (ت643هـ)، فقد أثنى عليه العلماء، وذكر الحافظ ابن حجر حديثا فقال: (وقد روى هذا الحديث الحافظ ضياء الدين في المختارة من هذا الوجه ومقتضاه على طريقته أنه حديث حسن)[3].

(1) سير أعلام النبلاء (13/ 214).

(2) المصدر السابق (14/ 239).

(3) لسان الميزان (8/ 298 ط البشائر).

المطلب السابع: حكم الاحتجاج بالحديث الحسن:

لا شك أن الحسن في مرتبة دون الصحيح لكن في القوة، وأما في الاحتجاج به فالتحقيق أنهما سواء، خاصة إذا علم أن المتقدمين من أهل الحديث كان الحديث عندهم قسمان فقط صحيح يقبل ويحتج به، وضعيف يرد ولا يحتج به، قال ابن الصلاح رحمه الله: (من أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن ويجعله مندرجا في أنواع الصحيح؛ لاندراجه في أنواع ما يحتج به، وهو الظاهر من كلام الحاكم أبي عبد الله الحافظ في تصرفاته)[1].

وقال النووي رحمه الله: (الحسن كالصحيح في الاحتجاج به وإن كان دونه في القوة؛ ولهذا أدرجته طائفة في نوع الصحيح) [2].

وقال شيخ الإسلام رحمه الله: (قسمة الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف فهذا أول من عرف أنه قسمه هذه القسمة أبو عيسى الترمذي، ولم تعرف هذه القسمة عن أحد قبله).

ثم قال: (وأَمَّا مَنْ قبل الترمذي من العلماء فما عرف عنهم هذا التقسيم الثلاثي لكن كانوا يقسمونه إلى صحيح وضعيف، والضعيف عندهم نوعان: ضعيف ضعفاً لا يمتنع العمل به، وهو يشبه الحسن في اصطلاح الترمذي.

وضعيف ضعفاً يوجب تركه وهو الواهي) [3].

وعليه فالحسن يحتج به العلماء بلا خلاف إن كان حسنا لذاته، وأما الحسن لغيره فالتحقيق الاحتجاج به.

---

(1) .

(2) التقريب مع تدريب الراوي (1/ 171).

(3) مجموع الفتاوى (18/ 17، 18)، وانظر: (18/ 140) منه.

المحاضرة الرابعة:
في
الحديث الضعيف

وفيها سبعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الحديث الضعيف.

المطلب الثاني: صفات القبول.

المطلب الثالث: تعداد أنواع الضعيف

المطلب الرابع: كيف يروى الحديث الضعيف؟

المطلب الخامس: مظان الحديث الضعيف

المطلب السادس: هل يلزم من ضعف الإسناد ضعف المتن؟

المطلب السابع: حكم العمل بالحديث الضعيف.

المطلب الأول: تعريف الحديث الضعيف:

لغة [1]**:**

الضعيف من الضعف –بالضم، والفتح– خلاف القوة، يقال: رجل ضعيف، وقوم ضِعَاف، وضُعَفَاء، وضَعَفة.

قيل: الضَّعف والضُّعف: بمعنى واحد، وهما لغتان، والضم أقوى وهي لغة قريش؛ لذا قال القرطبي رحمه الله: (الضم لغة النبي ﷺ)[2]. والفتح لغة تميم.

والقول بأنهما بمعنى واحد نسبه الأزهري للبصريين فقال: (هما عند أهل البصرة سيان، يستعملان معا في ضعف البدن، وضعف الرأي)[3].

وقيل: الضَّعف –بالفتح– في العقل والرأي، والضُّعف –بالضم– في الجسد.

والأول هو الصحيح، وقد قرأ عاصم وحمزة قول الباري جل وعلا: ﴿ ٱلۡـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمۡ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمۡ ضَعۡفٗا ﴾[4] بالفتح، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر والكسائي بالضم[5].

وكذلك قول الله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن ضَعۡفٖ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعۡدِ ضَعۡفٖ قُوَّةٗ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعۡدِ قُوَّةٖ ضَعۡفٗا وَشَيۡبَةٗۚ يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُۖ وَهُوَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡقَدِيرُ ﴾[6].

قرأ عاصم وحمزة ﴿مِّن ضَعۡفٖ ﴾، و ﴿مِنۢ بَعۡدِ ضَعۡفٖ ﴾، و ﴿ضَعۡفٗا ﴾ بفتح الضاد فيهن كلهن، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائي بضم الضاد فيهن كلهن.

وقرأ حفص عن نفسه لا عن عاصم بضم الضاد[7].

---

(1) ينظر: الفروق اللغوية للعسكري ص: (116)، لسان العرب (4/ 2587)، تاج العروس (24/ 48).

(2) تفسير القرطبي –الجامع لأحكام القرآن– (14/ 46).

(3) تهذيب اللغة (1/ 482).

(4) سورة الأنفال، الآية (٦٦).

(5) ينظر: التيسير في القراءات السبع ص: (117).

(6) سورة الروم، الآية (٥٤).

(7) ينظر: السبعة في القراءات ص: (508).

اصطلاحا:

1- عرفه ابن الصلاح رحمه الله بقوله: كل حديث لم يجتمع فيه صفات الحديث الصحيح، ولا صفات الحديث الحسن فهو حديث ضعيف[1].

وتبعه على ذلك جمع من العلماء منهم: النووي[2]، وابن كثير[3]، والزركشي[4]، وابن الملقن[5]، وغيرهم.

الاعتراض عليه:

اعترض عليه بأنه لا حاجة إلى ذكر الصحيح في التعريف؛ لأن ما قصر عن الحسن فهو عن الصحيح أقصر[6].

قال الزركشي رحمه الله: (وهو عجيب؛ لأن مقام التعريف يقتضي ذلك، ولأنه لا يلزم من عدم وجود وصف الحسن عدم وجود وصف الصحيح، فالصحيح بشرطه السابق لا يسمى حسنا فالترديد متعين)[7].

وتعقبه الحافظ ابن حجر رحمه الله فقال (الحق أن كلام المصنف [يعني ابن الصلاح] معترَض؛ وذلك أن كلامه يعطي أن الحديث حيث ينعدم فيه صفة من صفات الصحيح يسمى ضعيفا، وليس كذلك؛ لأن تمام الضبط مثلا إذا تخلف صدق أن صفات الصحيح لم تجتمع، ويسمى الحديث الذي اجتمعت فيه الصفات سواه حسنا لا ضعيفا. وما من صفة من صفات الحسن إلا وهي إذا انعدمت كان الحديث ضعيفا)[8].

2- وقيل: الضعيف هو: ما قصر عن رتبة الحسن.

---

(1) معرفة أنواع علوم الحديث ص: (112).

(2) التقريب مع تدريب الراوي (1/ 195).

(3) اختصار علوم الحديث مع الباعث الحثيث (1/ 142).

(4) النكت على مقدمة ابن الصلاح (1/ 389).

(5) المقنع في علوم الحديث (1/ 103).

(6) ينظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (1/ 389)، شرح التبصرة والتذكرة (1/ 176)،.

(7) النكت على مقدمة ابن الصلاح (1/ 389).

(8) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (1/ 492).

وهــو تعريــف ابــن دقيــق العيــد[1]، وتبعــه العراقــي[2]، والبيقــوني، والأجهــوري، والزرقاني[3]، وغيرهم.

3 - **وقيل: الضعيف: كل حديث لم تجتمع فيه صفات القبول.**

وهو تعريف الحافظ ابن حجر رحمه الله وذكر أنه أسلم من الاعتراض وأخصر[4].

وتبعه في تعريفه بذلك السيوطي، وقال هو أخصر؛ لأنه جمع اللفظين في لفظ واحد[5].

واحد[5].

قلت: وهو التعريف المختار.

(1) الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: (11).

(2) شرح التبصرة والتذكرة (1/ 176).

(3) ينظر: البيقونية مع حاشيتي الزرقاني والأجهوري ص: (30)، والنخبة النبهانية شرح البيقونية ص: (15).

(4) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (1/ 492).

(5) البحر الذي زخر (3/ 1284).

المطلب الثاني: صفات القبول:

من دراستنا للحديث الصحيح والحسن نستخلص أن صفات القبول ستة، وكل حديث فقد شرطاً من هذه الشروط أو أكثر فهو ضعيف، وهي:

1/ الاتصال.

2/ العدالة.

3/ الضبط، ويكون: إما تاما أو خفيفا.

4/ عدم الشذوذ.

5/ عدم العلّة.

6/ وجود العاضد إن احتيج إليه؛ إذ ليس كل حديث ضعيف يتقوى بالمتابعات والشواهد؛ فإنَّ بعض الأحاديث تتقوى بذلك، إذا كان الضعف يسيراً، مثل: الغفلة، وكثرة الغلط لمن كان حديثه كثيراً، وسوء الحفظ، والاختلاط، وغيرها من أسباب الضعف غير الشديدة.

وضابط ما يتقوى هو: كل ما كان ضعفه بسبب عدم ضبط راويه العدل فإن كثرة الطرق تقويه؛ فتنفعه المتابعات والشواهد، و يجبر ضعفه بمجيئه من طريق آخر، ونستفيد من تلك الطرق المقوية أنَّ حفظ الراوي الأول لم يختلَّ في هذا لحديث خاصة، بل إنَّه حفظ هذا الحديث؛ بدليل المتابعات، أو الشواهد، وبهذا يرتقي من درجة الضعيف إلى درجة الحسن لغيره.

ويضاف إلى هذا: ما كان ضعفه لإرسال، أو عنعنة مدلس، أو لجهالة حال بعض رواته، أو لانقطاع يسير؛ فإنَّ هذا الضعف يزول بمجيئه من طريق آخر، ويصير الحديث حسناً لغيره؛ بسبب العاضد الذي عضده.

أمّا إذا كان الضعف شديداً، فهذا لا تنفعه المتابعات ولا الشواهد، ولا يرتقي حديثه عن درجة الضعيف، ومثل هذا: من وصف بالكذب، أو اتهم فيه، وكذلك من وصف بالفسق، وكذلك الهلكى، والمتروكين، وشديدي الضعف، فمن كان ضعفه هكذا لا تؤثر فيه كثرة الطرق، ولا يرتقي عن درجة الضعيف؛ لشدّة سوء أسباب هذا الضعف، وتقاعد الجابر عن جبره، وكذلك الشاذ لا تتقوى بالشواهد ولا المتابعات.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: (متى توبع السيء الحفظ بمعتبر أي كأن يكون فوقه أو مثله، لا دونه، وكذا المختلط الذي لم يتميز، وكذا المستور، والإسناد المرسل، وكذا المدَّلس إذا لم يعرف المحذوف منه، صار حديثهم حسناً لا لذاته، بل وصفه بذلك باعتبار المجموع من المتابِع والمتابَع؛ لأن مع كل واحد منهم احتمالَ كونِ روايته صواباً، أو غير صواب على حدٍ سواء.

فإذا جاءت من المعتبرين رواية موافقة لأحدهم؛ رجح أحد الجانبين من الاحتمالين المذكورين، ودل ذلك على أن الحديث محفوظ، فارتقى من درجة التوقف إلى درجة القبول)[1].

---

(1) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ت ص: (105).

المطلب الثالث: تعداد أنواع الضعيف:

يتنوع الضعيف إلى أنواع عدة، ذكر ابن الصلاح رحمه الله أن أبا حاتم ابن حبان جعل أقسامه خمسين إلا واحدا، وتبعه ابن الملقن رحمه الله[1].

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: (الموضع الذي ذكر ابن حبان فيه ذلك ما عرفنا مظنته)[2].

إلا أن الزركشي ذكر بأن ابن حبان ذكر ذلك في أول كتابه الضعفاء[3].

وهو غير صحيح؛ لأن ابن حبان أبلغها في كتاب المجروحين إلى عشرين نوعا فقط[4].

وأوصلها الحافظ العراقي رحمه الله إلى اثنين وأربعين قسما[5]، وأوصلها غيره إلى ثلاثة وستين[6]. قال السيوطي رحمه الله: (جمع في ذلك شيخنا قاضي القضاة شرف الدين المناوي كراسة ،...، وقسمها إلى مائة وتسعة وعشرين قسما باعتبار العقل، وإلى واحد وثمانين باعتبار إمكان الوجود، وإن لم يتحقق وقوعها، وقد كنت أردت بسطها في هذا الشرح، ثم رأيت شيخ الإسلام قال: إن ذلك تعب ليس وراءه أرب.

فإنه لا يخلو إما أن يكون لأجل معرفة مراتب الضعيف، وما كان منها أضعف أو لا، فإن كان الأول فلا يخلو من أن يكون لأجل أن يعرف أن ما فقد من الشرط أكثر أضعف أو لا، فإن كان الأول فليس كذلك؛ لأن منها ما يفقد شرطا واحدا ويكون أضعف مما يفقد الشروط الخمسة الباقية، وهو ما يفقد الصدق، وإن كان الثاني فما هو؟

وإن كان لأمر غير معرفة الأضعف، فإن كان لتخصيص كل قسم باسم، فليس كذلك، فإنهم لم يسموا منها إلا القليل، كالمعضل، والمرسل، ونحوهما، أو لمعرفة كم يبلغ قسما بالبسط فهذه ثمرة مرة، أو لغير ذلك، فما هو. انتهى.

---

(1) المقنع في علوم الحديث (1/ 103).

(2) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (1/ 492).

(3) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (1/ 391).

(4) كتاب المجروحين (1/ 62-85).

(5) شرح التبصرة والتذكرة (1/ 112-116).

(6) ينظر: تدريب الراوي للسيوطي (1/ 196).

فلذلك عدلت عن تسويد الأوراق بتسطيره)[1].

المطلب الرابع: كيف يروى الحديث الضعيف؟

من أراد أن يذكر حديثاً ضعيفاً، فعليه أن يبين ضعف ذلك الحديث، وإذا لم يُبَيّنه، فعليه أن يذكره بصيغة التمريض، وهي التي تدل على الشك في صحته كأن يقول: يُروى، أو يُذكر، أو نُقل، أو جاء، أو قيل، أو روي، أو بلغنا، أو روى بعضهم، ونحوها.

ولا يذكر الحديث الضعيف بصيغة الجزم كأن يقول: قال رسول الله ﷺ، أو فعل رسول الله ﷺ ، أو أقرَّ رسول الله ﷺ ، ونحو ذلك).

ونقل النووي اتفاق محققي المحدثين وغيرهم على اعتبارهما كذلك، فقال النووي رحمه الله: (قال العلماء المحققون من أهل الحديث وغيرهم: إذا كان الحديث ضعيفا لا يقال فيه قال رسول الله ﷺ أو فعل أو أمر أو نهى أو حكم وما أشبه ذلك من صيغ الجزم، وكذا لا يقال فيه روى أبو هريرة، أو قال، أو ذكر، أو أخبر، أو حدث، أو نقل، أو أفتى، وما أشبهه، وكذا لا يقال ذلك في التابعين ومن بعدهم فيما كان ضعيفا، فلا يقال في شيء من ذلك بصيغة الجزم، وإنما يقال في هذا كله روي عنه أو نقل عنه أو حكي عنه أو جاء عنه أو بلغنا عنه، أو يقال أو يذكر أو يحكى أو يروى أو يرفع أو يعزى، وما أشبه ذلك من صيغ التمريض، وليست من صيغ الجزم، قالوا: فصيغ الجزم موضوعة للصحيح أو الحسن، وصيغ التمريض لما سواهما، وذلك أن صيغة الجزم تقتضي صحته عن المضاف إليه فلا ينبغي أن يطلق إلا فيما صح، وإلا فيكون الإنسان في معنى الكاذب عليه. وهذا الأدب أخل به المصنف وجماهير الفقهاء من أصحابنا وغيرهم، بل جماهير أصحاب العلوم مطلقا، ما عدا حذاق المحدثين، وذلك تساهل قبيح، فإنهم يقولون كثيرا في الصحيح: روي عنه، وفي الضعيف: قال، وروى فلان، وهذا حيد عن الصواب)[2].

---

(1) تدريب الراوي للسيوطي (1/ 196).

(2) المجموع شرح المهذب (1/ 134) .

قال السخاوي رحمه الله: (واشتد إنكار البيهقي على من خالف ذلك، وهو تساهل قبيح جدا من فاعله)[1].

بل صرح العراقي رحمه الله بعدم جواز ذلك فقال: (لا تستعمل صيغة الجزم في الضعيف، وأما عكس هذا وهو الإتيان بصيغة الجزم فيما ليس بصحيح فهذا لا يجوز)[2].

وقال أيضا: (إذا أردت نقل حديث ضعيف، أو ما يشك في صحته وضعفه بغير إسناد، فلا تذكره بصيغة الجزم، كقال وفعل، ونحو ذلك. وات به بصيغة التمريض، كيروى، وروي، وورد، وجاء، وبلغنا، وروى بعضهم، ونحو ذلك. أما إذا نقلت حديثا صحيحا بغير إسناد فاذكره بصيغة الجزم، كقال، ونحوها)[3].

وقال السيوطي: (الصحيح اذكره بصيغة الجزم، ويقبح فيه صيغة التمريض، كما يقبح في الضعيف صيغة الجزم) [4].

(1) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (1/ 76).

(2) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص: (38).

(3) شرح التبصرة والتذكرة (1/ 324).

(4) تدريب الراوي (1/ 350).

المطلب الخامس: مظان الحديث الضعيف:

توجد الأحاديث الضعيفة في كثير من الكتب المؤلفة في علوم الشريعة، فتجدها مثلا في كتب الحديث غير الصحيحين، والكتب المؤلفة في شرح الأحاديث، وكتب الوعظ والرقاق، وكتب التفسير، وغيرها، وسأذكر بعض الكتب التي هي مظنة للأحاديث الضعيفة في الأنواع التالية:

النوع الأول: كتب مصنفة في ضعفاء الرجال:

نص العلماء على أن وجود الحديث في الكتب التي ألفها العلماء في ضعفاء الرواة دليل على ضعفه لأنهم يوردون لمناسبة الكلام على الراوي أحاديث من مروياته تنبيها على ضعفها أو استدلالا بها على ضعفه.

والكتب المؤلفة في ذلك كثيرة منها:

1- كتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي: أحمد بن علي بن شعيب، أبو عبد الرحمن (ت303هـ).

2- كتاب الضعفاء، للعقيلي: محمد بن عمرو بن موسى، أبو جعفر (ت322هـ).

3- معرفة المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لابن حبان: محمد بن حبان بن أحمد، أبو حاتم، البُستي (ت 354هـ).

4- الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي: عبد الله بن عدي بن عبد الله، أبو أحمد الجرجاني (ت365هـ).

5- كتاب الضعفاء والمتروكين، للدارقطني: علي بن عمر بن أحمد، أبو الحسن (ت 385هـ).

6- كتاب الضعفاء، لأبي نعيم الأصبهاني: أحمد بن عبد الله بن أحمد (ت: 430هـ).

7- الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي: جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد أبو الفرج (ت597هـ).

8- المغني في الضعفاء، للذهبي: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز أبو عبد الله (ت748هـ).

9- كتاب الضعفاء والمتروكين، للذهبي.

10- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي أيضا.

النوع الثاني: كتب مصنفة في أنواع خاصة من الضعيف:

ألف العلماء في أنواع عدة من الضعيف، منها:

أولا: المراسيل:

ولهم فيها تواليف عدة أذكر منها:

1- المراسيل لأبي داود السجستاني: سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير (ت275هـ).

2- المراسيل لابن أبي حاتم الرازي: عبد الرحمن بن محمد بن إدريس (ت327هـ).

3- التفصيل لمبهم المراسيل، للخطيب البغدادي: أحمد بن علي (ت463هـ).

4-جزء من المراسيل، لابن عبد الهادي: محمد بن أحمد بن عبد الهادي (ت744هـ).

ثانيا: العلل:

كذلك لهم فيها تآليف كثيرة، منها:

1- العلل لابن المديني: علي بن عبد الله بن جعفر (ت234هـ).

2- العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد: أحمد بن حنبل (ت241هـ).

3- العلل للبخاري: محمد بن إسماعيل (ت256هـ).

4- العلل الكبير للترمذي: محمد بن عيسى (ت279).

5- العلل للدارقطني: علي بن عمر بن أحمد، أبو الحسن (ت 385هـ).

ثالثا: المدرج:

- الفصل للوصل المدرج في النقل، للخطيب البغدادي: أحمد بن علي بن ثابت (ت463هـ).

- تقريب المنهج بترتيب المدرج لابن حجر العسقلاني: أحمد بن علي بن محمد (ت852هـ).

- المدرج إلى المدرج، للسيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت911هـ).

رابعا: التدليس والمدلسين:

1- التبيين لأسماء المدلسين للخطيب البغدادي: أحمد بن علي بن ثابت (ت463هـ).

2- التبيين لأسماء المدلسين لسبط ابن العجمي: إبراهيم بن محمد بن (ت841هـ).

3- تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لابن حجر العسقلاني: أحمد بن علي بن محمد (ت852هـ).

خامسا: المقلوب:

1- رفع الارتياب في المقلوب من الأسماء والألقاب، للخطيب البغدادي.

2- جلاء القلوب في معرفة المقلوب لابن حجر العسقلاني.

النوع الثالث: بعض كتب التفسير:

بعض الكتب المؤلفة في تفسير القرآن الكريم مشحونة بالأحاديث الضعيفة، منها:

1- تفسير النقاش المسمى شفاء الصدور، لمحمد بن زياد المقرئ المعروف بالنقاش (ت351هـ).

قال عنه البرقاني: (ليس فيه حديث صحيح)[1].

وقال اللالكائي: (تفسير النقاش: إشفاء الصدور، ليس شفاء الصدور)[2].

2- تفسير الثعلبي المسمى: الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي (ت427هـ).

3- تفسير الواحدي المسمى: الوسيط في تفسير القرآن المجيد، لعلي بن أحمد بن محمد (ت468هـ).

قال ابن تيمية رحمه الله: (أجمع أهل العلم بالحديث على أنه لا يجوز الاستدلال بمجرد خبر يرويه الواحد، من جنس الثعلبي والنقاش والواحدي، وأمثال هؤلاء المفسرين؛ لكثرة ما يروونه من الحديث ويكون ضعيفا، بل موضوعا)[3].

وكذلك تفسير الزمخشري والبيضاوي وأبي السعود ففي نهاية كل سورة يذكرون ما ورد في فضلها، وما لقارئها من الثواب والأجر، معتمدين على أحاديث وضعها بعض الكذابين للترغيب في القرآن، ولا ينفع التمويه بالباطل أرباب هذه البلية، حيث يزعمون أنهم يكذبون للشرع، ولا يكذبون عليه!!!؛ إذ في الصحيح ما يغني عن الضعيف بله الموضوع.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: (اتفق العلماء على تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ وأنه من الكبائر، حتى بالغ الشيخ أبو محمد الجويني فحكم بكفر من وقع منه ذلك، وكلام القاضي أبي بكر بن العربي يميل إليه، وجهِل من قال من الكرامية وبعض المتزهدة أن

---

(1) تاريخ بغداد (2/ 205).

(2) المصدر السابق.

(3) منهاج السنة النبوية (7/ 13).

الكذب على النبي ﷺ يجوز فيما يتعلق بتقوية أمر الدين وطريقة أهل السنة والترغيب والترهيب، واعتلوا بأن الوعيد ورد في حق من كذب عليه لا في الكذب له، وهو اعتلال باطل؛ لأن المراد بالوعيد من نقل عنه الكذب سواء كان له أو عليه، والدين بحمد الله كامل غير محتاج إلى تقويته)[1].

فائدة:

قال السيوطي رحمه الله: (تفسير الحافظ عماد الدين ابن كثير أجل ما يعتمد عليه في ذلك فإنه أورد غالب ما جاء في ذلك، مما ليس بموضوع، وإن فاته أشياء. وقد جمعت في ذلك كتابا لطيفا سميته: (خمائل الزهر في فضائل السور). واعلم أن السور التي صحت الأحاديث في فضائلها: الفاتحة، والزهراوان، والأنعام، والسبع الطوال مجملا، والكهف، ويس، والدخان، والملك، والزلزلة، والنصر، والكافرون، والإخلاص، والمعوذتان، وما عداها لم يصح فيها شيء)[2].

---

(1) فتح الباري (6/ 499)، وراجع الاعتصام للشاطبي (3/ 382 ط مشهور).

(2) تدريب الراوي (1/ 341).

المطلب السادس: هل يلزم من ضعف الإسناد ضعف المتن؟

لا يلزم من ضعف الإسناد ضعف المتن، كما أنه لا يلزم من صحة الإسناد صحة المتن.

قال العراقي: (إذا وجدت حديثا بإسناد ضعيف، فلك أن تقول: هذا ضعيف، وتعني بذلك: الإسناد. وليس لك أن تعني بذلك ضعفه مطلقا، بناء على ضعف ذلك الطريق؛ إذ لعل له إسنادا آخر صحيحا، يثبت بمثله الحديث، بل يقف جواز إطلاق ضعفه على حكم إمام من أئمة الحديث، بأنه ليس له إسناد يثبت به، مع وصف ذلك الإمام لبيان وجه الضعف مفسرا، فإن أطلق ذلك الإمام ضعفه ولم يفسره ففيه كلام)[1].

(1) شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي (1/ 324).

المطلب السابع: حكم العمل بالحديث الضعيف.

وفيه مسائل:

الأولى: في حجية السنة:

يجب على كيس فطن أن لا يرتاب في كون السنة النبوية صنو القرآن في الحجة والعمل في الفضائل والعقائد والأحكام، وفي جميع أمور الدين، قال ابن عبد البر رحمه الله: (ما جاء عن النبي ﷺ من نقل الثقات وجاء عن الصحابة وصح عنهم فهو علم يدان به، وما أحدث بعدهم ولم يكن له أصل فيما جاء عنهم فبدعة وضلالة)[1].

وقد حكم العلماء بضلال من رد حديث النبي ﷺ مستغنيا عنه بالقرآن بله الرأي أو العقل أو الذوق أو المنام، فقال أيوب السختياني رحمه الله: (إذا حدثت الرجل بسنة فقال: دعنا من هذا وأنبئنا عن القرآن فاعلم أنه ضال)[2].

بل إن السيوطي رحمه الله حكم على من فعل ذلك بالكفر فقال: (من أنكر كون حديث النبي ﷺ قولا كان أو فعلا بشرطه المعروف في الأصول حجة، كفر وخرج عن دائرة الإسلام، وحشر مع اليهود والنصارى، أو مع من شاء الله من فرق الكفرة. روى الإمام الشافعي رضي الله عنه يوما حديثا وقال: إنه صحيح، فقال له قائل: أتقول به يا أبا عبد الله؟ فاضطرب وقال: يا هذا أرأيتني نصرانيا؟ أرأيتني خارجا من كنيسة؟ أرأيت في وسطي زنارا؟ أروي حديثا عن رسول الله ﷺ ولا أقول به)[3].

قال تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾ ﴾[4].

والقصد أن الأخذ بالسنة الصحيحة والتمسك بها في الأمور كلها لا مناص عنه؛ لذا أوجب الله طاعة الرسول ﷺ، وقرنها بطاعته جل وعلا، وفرض اتباع السنة في غير ما آية

---

(1) ينظر: جامع بيان العلم وفضله(2/ 946).

(2) مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة للسيوطي ص: (35).

(3) مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة (ص: 5).

(4) سورة النساء، الآية(65).

وأكثر من مناسبة، كما أمر النبيُّ ﷺ بالأخذ بسنته واتباع هديه وحذر من ترك ذلك والإعراض عنه.

فقال الله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ۚ﴾[1].

وقال تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾[2].

وقال تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾[3].

وقال تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِۚ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ وَذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾[4].

وقال تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّۦنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُو۟لَٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾[5].

وأما الأحاديث الدالة ذلك فهي كثيرة.

وأما ما رُوي أن النبي ﷺ قال: «ما جاءكم عني فاعرضوه على كتاب الله فما وافقه فأنا قلته وما خالفه فلم أقله).

فقد قال عنه الخطابي : حديث باطل لا أصل له، وقال ابن معين بأنه من وضع الزنادقة.

وقال البيهقي: ما روى هذا أحد يثبت حديثه في شيء صغير ولا كبير وإنما هي رواية منقطعة عن رجل مجهول، ونحن لا نقبل مثل هذه الرواية في شيء.

وقال أيضا: والحديث الذي رُوي في عرض الحديث على القرآن باطل لا يصح، وهو ينعكس على نفسه بالبطلان، فليس في القرآن دلالة على عرض الحديث على القرآن.

---

(1) سورة الحشر، الآية(7).

(2) النساء: ٨٠.

(3) الأحزاب: ٧٠ – ٧١.

(4) النساء: ١٣ .

(5) النساء: ٦٩.

المسألة الثانية: حكم الاحتجاج بالحديث الضعيف:

ثمت اتفاق بين العلماء أن العقائد أو ما اصطلح عليه بعض العلماء بمسائل العلم الخبرية[1] لا يحتج فيها بالحديث الضعيف، بل غلا بعضهم فقال بأنه لا يحتج فيها بكل ما لم يبلغ التواتر حتى ولو كان صحيحا، بل إن منهم من لا يرى الاحتجاج بها والاشتغال بها؛ لأن ظواهرها قد تؤول عندهم بمن تمسك بها إلى الكفر!!.

يقول الآمدي: (لعل الخصم قد يستمسك بظواهر من الكتاب والسنة وأقوال بعض الأئمة وهي بأسرها ظنية، ولا يسوغ استعمالها في المسائل القطعية فلهذا آثرنا الإعراض عنها، ولم نشغل الزمان بإيرادها)[2].

وقال أحدهم: (الأخذ بظواهر الكتاب والسنة من أصول الكفر) [3]، وقال آخر: (أصول الكفر ستة: - ثم عد منها - التمسك في أصول العقائد بمجرد ظواهر الكتاب والسنة، من غير عرض لها على البراهين العقلية والقواطع الشرعية...)[4].

وهذا الكلام مجرد حكايته يغني عن بيان زيفه وبطلانه.

وأما في غير العقائد ففي الاحتجاج بالحديث الضعيف خلاف بين العلماء في الفضائل والأحكام على ثلاثة أقوال:

القول الأول: يعمل به إذا توفرت فيه ثلاثة شروط:

الشرط الأول: ألا يكون ضعفه شديدا.

الشرط الثاني: ألا يكون في الباب غيره.

الشرط الثالث: ألا يعارضه ما هو أقوى منه.

---

(1) كابن القيم رحمه الله فقد قسم مسائل العلم في إغاثة اللهفان (2/ 139) إلى مسائل العلم الخبرية، ومسائل الأحكام العملية.

(2) غاية المرام في علم الكلام ص: (200)، وانظر المصدر نفسه ص: (138).

(3) ينظر: تنزيه السنة والقرآن عن كونهما مصدر الضلال والكفران للشيخ أحمد بن حجر آل بوطامي.

(4) قاله محمد الدسوقي في حاشيته على أم البراهين ص: (219).

وهذا القول نسبه غير واحد من العلماء[1] إلى أبي حنيفة رحمه الله[2]، فقد قال ابن حزم رحمه الله: (قال أبو حنيفة الخبر المرسل والضعيف عن رسول الله ﷺ أولى من القياس، ولا يحل القياس مع وجوده)[3]، ونُسب هذا القول للأئمة الثلاثة أيضا[4]، وغيرهم.

ومستند هذا القول أنه أقوى من رأي الرجال.

القول الثاني: أنه لا يعمل بالحديث الضعيف مطلقا لا في الفضائل ولا في الأحكام.

وهذا القول هو قول جمع من أعلام الأئمة، منهم: ابن معين، والبخاري، ومسلم، وابن حبان[5]، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وابنه[6].

وبه قال أيضا ابن حزم، وأبو بكر بن العربي، وأبو شامة المقدسي الشافعي، وابن تيمية[7]، والشوكاني، وصديق حسن خان ،والشيخ أحمد شاكر، والألباني وغيرهم.

ومستند هذا القول أن غاية ما يفيده الضعيف هو الظن المرجوح قد جاءت النصوص في التحذير من اتباع الظن والأخذ به.

كما أن في الصحيح ما يغني عن الضعيف.

القول الثالث: يحتج بالضعيف في الفضائل دون الأحكام، وذلك إذا توفرت فيه الشروط التالية:

(1) ينظر: الإحكام لابن حزم (7/ 54)، إعلام الموقعين (1/ 81).

(2) يرى ابن الهمام الحنفي في شرح فتح القدير (2/ 133) أن الاستحباب يثبت بالحديث الضعيف غير الموضوع.

(3) الإحكام لابن حزم (7/ 54).

(4) ينظر: التمهيد لابن عبد البر (1/ 2)، المسودة في الأصول ص: (35)، إعلام الموقعين (1/ 81).

(5) قال في كتاب المجروحين (1/ 328): (ما روى الضعيف وما لم يرو في الحكم سيان).

(6) قال ابن أبي حاتم في كتاب المراسيل ص: (7): (سمعت أبي وأبا زرعة يقولان: لا يحتج بالمراسيل، ولا تقوم الحجة إلا بالأسانيد الصحاح المتصلة وكذا أقول أنا).

(7) قال في كتابه قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (1/ 175): (لا يجوز أن يعتمد في الشريعة على الأحاديث الضعيفة التي ليست صحيحة ولا حسنة)..

الأول: أن يكون الضعف غير شديد فيخرج من انفرد من الكذابين والمتهمين بالكذب، ومن فحش غلطه، وهذا الشرط متفق عليه كما قال السخاوي ونقله عن العلائي[1].

الشرط الثاني: أن يكون مندرجا تحت أصل عام فيخرج ما يخترع بحيث لا يكون له أصل أصلاً.

الشرط الثالث: أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته لئلا ينسب إلى النبي ﷺ ما لم يقله.

وذكر السخاوي أن هذين الشرطين الأخيرين اشترطها ابن السلام وابن دقيق العيد[2].

الشرط الرابع: ألا يعارضه حديث صحيح. وبعضهم لم يشترطه لوضوحه.

الشرط الخامس: ألا يشتهر ذلك لكي لا يراه بعض الجهال فيظن أنه سنة صحيحة، وهذا الشرط زاده الحافظ ابن حجر[3].

وهذا القول –أعني أن الضعيف حجة في الفضائل دون الأحكام- قال به كثير من العلماء حتى حكى النووي الاتفاق على ذلك، فقال: (اتفق العلماء على جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال)[4].

ونسب إلى ابن مهدي، وابن عيينة[5]، والإمام أحمد، وبه قال ابن قدامة، والنووي، وابن كثير، والسيوطي، وغيرهم.

ومستند هذا القول: أنه لا يترتب على العمل به مفسدة تحليل ولا تحريم، ولا ضياع حق الغير، بل فيه حث على فعل الخير.

---

(1) القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع (ص: 255).

(2) المصدر السابق.

(3) ينظر: تبيين العجب بما ورد في فضل رجب ص: (11).

(4) الأربعون النووية ص: (42).

(5) روى عنه الخطيب في الكفاية ص: (134) أنه قال: (لا تسمعوا من بقية ما كان في سنة، واسمعوا منه ما كان في ثواب وغيره).

والراجح: أنه لا يعمل بالضعيف مطلقا، لا في الفضائل ولا في الأحكام لأن الكل شرع، وما نسب للأئمة في القول الأول لا يصح عنهم التنصيص عليه، وإنما هو لازم ألزموا به، لذا قال ابن تيمية رحمه الله: (لم يقل أحد من الأئمة إنه يجوز أن يجعل الشيء واجباً أو مستحباً بحديث ضعيف، ومن قال هذا فقد خالف الإجماع)[1].

وما جاء عنهم من تقديم الحديث الضعيف على القياس أو الرأي فالقصد هو ما اصطُلح عليه بعدهم بالحسن، كما قرر ذلك ابن تيمية وابن القيم وغيرهما، قال ابن تيمية رحمه الله: (ومن نقل عن أحمد أنه كان يحتج بالحديث الضعيف الذي ليس بصحيح ولا حسن فقد غلط عليه. ولكن كان في عرف أحمد بن حنبل ومن قبله من العلماء أن الحديث ينقسم إلى نوعين: صحيح، وضعيف.

والضعيف عندهم ينقسم إلى ضعيف متروك لا يحتج به، وإلى ضعيف حسن، كما أن ضعف الإنسان بالمرض ينقسم إلى مرض مخوف يمنع التبرع من رأس المال، وإلى ضعف خفيف لا يمنع من ذلك.

وأول من عُرف أنه قسم الحديث ثلاثة أقسام -صحيح، وحسن، وضعيف- هو أبو عيسى الترمذي في جامعه.

والحسن عنده ما تعددت طرقه ولم يكن في رواته متهم وليس بشاذ.

فهذا الحديث وأمثاله يسميه أحمد ضعيفاً ويحتج به، ولهذا مثل أحمد للحديث الضعيف الذي يحتج به بحديث عمرو بن شعيب وحديث إبراهيم الهجري ونحوهما)[2].

نعم جوزوا رواية الضعيف في الفضائل وتساهلوا في ذلك، لكن الرواية غير العمل والاحتجاج كما قرر ذلك المعلمي رحمه الله في قوله: (معنى التساهل في عبارة الأئمة هو التساهل بالرواية، كان من الأئمة من إذا سمع الحديث لم يروه حتى يتبين له أنه صحيح أو قريب من الصحيح أو يوشك أن يصح إذا وجد ما يعضده، فإذا كان دون ذلك لم يروه البتة، ومنهم

(1) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (1/ 176).

(2) المصدر السابق.

من إذا وجد الحديث غير شديد الضعيف وليس فيه حكم ولا سنة، إنما هو في فضيلة عمل متفق عليه كالمحافظة على الصلوات في جماعة ونحو ذلك لم يمتنع من روايته، فهذا هو المراد بالتساهل في عباراتهم)[1].

وأما الشروط التي ذكرها أصحاب القول الثالث فهي شروط نظرية غير عملية لا تكاد تجتمع في مثال واحد.

والتساهل في هذا الأمر له نتائج سيئة من أعظمها فتح الباب لكي ينسب للنبي ﷺ ما لم يقله، فالتحديث بها تحديث بما ثبت عند علماء الشأن أنه ليس من كلامه مع ذلك يعزى إليه.

ومن تلك النتائج ظهور كثير من البدع، كان مستندها أحاديث ضعيفة تساهل العلماء في روايتها في الفضائل.

(1) الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة (ص: 92).

المحاضرة الأخيرة
في معرفة
الاعتبار والمتابعات والشواهد

وفيه: توطئة، وخمسة مطالب:

المطلب الأول: في الاعتبار

المسألة الأولى: في المراد بالاعتبار

المسألة الثانية: طريقة الاعتبار

المطلب الثاني: في المتابعات:

المسألة الأولى: في تعريف المتابعة

المسألة الثانية: أقسام المتابعة

المطلب الثالث: في الشاهد

المسألة الأولى: تعريف الشاهد:

المسألة الثانية: أقسام الشاهد

المطلب الرابع: في مسائل متعلقة بالمتابعات والشواهد:

المسألة الأولى: الفرق بين الشاهد والمتابعة

المسألة الثانية: فائدة المتابعات والشواهد:

المطلب الخامس: مثال للمتابعة والشاهد:

توطئة:

هذه ألفاظ يتداولها أهل الحديث بينهم، وذكر ابن الصلاح أن من أنواع علوم الحديث (معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد).

فجمع بينها، وهذا قد يوهم أن الاعتبار قسيم للشواهد والمتابعات؛ لذا تعقبه الحافظ ابن حجر رحمه الله فقال: (هذه العبارة توهم أن الاعتبار قسيم للمتابعة والشاهد وليس كذلك،...، وكان حق العبارة أن يقول: معرفة الاعتبار للمتابعة والشاهد)[1].

ورد عليه بعض تلامذته[2] ذلك فقال بأن زعمه غير صحيح وما قاله ابن الصلاح هو الصحيح.

قال القاري: (أغرب تلميذه حيث قال: ما قاله ابن الصلاح صحيح).

ثم تعقبه بقوله: (ليس كل مغاير للشيء قسيما له، فمراده أنه ليس نوعا على حدة قسيما لهما فتدبر، ثم تعقب، وإلا فتأدب، فإن الأدب خير من الذهب)[3].

لكن السخاوي رحمه الله حاول التوفيق فصحح كلام الحافظ واعتذر لابن الصلاح فقال: (الاعتبار ليس قسيما لما معه كما قد توهمه الترجمة، وكأنه أريد شرح الألفاظ الثلاثة ؛ لوقوعها في كلام أئمتهم)[4].

(1) النكت على كتاب ابن الصلاح (2/ 681)، وانظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص: (16).

(2) هو الشيخ قاسم كما في اليواقيت والدرر (1/ 443)، وقال بأن هيئة التوصل إلى الشيء غير الشيء.

(3) شرح نخبة الفكر للقاري (ص: 358).

(4) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (1/ 256).

المطلب الأول: في الاعتبار:

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: في المراد بالاعتبار.

في اللغة:

الاعتبار: مصدر اعتبر، قال تعالى: ﴿ فَٱعۡتَبِرُواْ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَبۡصَٰرِ ﴾[1].

وهو النظر في الأمور ليعرف بها نوعا آخر من جنسها.

في الاصطلاح:

للعلماء في تعريفه عدة أقوال منها:

1/ عرفه الحافظ ابن حجر رحمه الله بقوله: (تتبع الطرق من الجوامع والمسانيد والأجزاء للحديث الذي يظن أنه فرد ليعلم هل له متابع أم لا هو الاعتبار)[2].

2/ وعرفه نفسه بأنه: (هيئة التوصل إلى الشواهد والمتابعات)[3].

3/ وقال أيضا: (الاعتبار هو: الهيئة الحاصلة في الكشف عن المتابعة والشاهد)[4].

وتبعه في تعريفه بذلك السخاوي[5].

4/ عرفه ابن عبد الهادي رحمه الله بقوله: (الاعتبار عند أهل هذا الشأن أن يأتي إلى حديث لبعض الرواة فيعتبره بروايات غيره من الرواة يسبر طرق الحديث ليعرف هل شاركه فيه راوٍ غيره فرواه عن شيخه أم لا)[6].

5/ النظر في حال الحديث الذي يظن أن راويه تفرد به لمعرفة هل شاركه أحد في روايته أم لا؟

---

(1) الحشر: ٢.

(2) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص: (16).

(3) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص: (16).

(4) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (2/ 682).

(5) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (1/ 256).

(6) بلغة الحثيث إلى علم الحديث ص: (23).

وعليه فالاعتبار هو: الطريق الموصل إلى معرفة المتابعات والشواهد والكشف عنهما.

أو إن شئت فقل هو: **الطريق المبين للانفراد بالحديث وعدم الانفراد به.**

المسألة الثانية: طريقة الاعتبار:

أن يأتي المحدث إلى حديث بعض الرواة فيعتبره بروايات غيره من الرواة ليعرفه هل شاركه في رواية ذلك الحديث أحد عن شيخه أو عمن فوقه أم لا؟

وممن صرح بكيفية الاعتبار ابن حبان ؛ حيث قال: (مثاله أن يروي حماد بن سلمة حديثا لم يتابع عليه عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

فينظر هل روى ذلك ثقة غير أيوب عن ابن سيرين؟ فإن وجد علم أن للخبر أصلا يرجع إليه، وإن لم يوجد ذلك فثقة غير ابن سيرين رواه عن أبي هريرة، وإلا فصحابي غير أبي هريرة رواه عن النبي ﷺ، فأي ذلك وجد يعلم به أن للحديث أصلا يرجع إليه، وإلا فلا).

قال الحافظ العراقي: مثال ما عدمت فيه المتابعات من وجه يثبت:

ما رواه الترمذي من طريق حماد بن سلمة عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة رفعه إلى المصطفى ﷺ: «أحبب حبيبك هونا ما .. ».

قال الترمذي: غريب لا نعرفه بهذا الإسناد إلا من هذا الوجه.

أي من وجه يثبت، وإلا فقد رواه الحسن بن دينار عن ابن سيرين، والحسن متروك الحديث لا يصلح للمتابعات.

فالحديث فرد مطلق، والفرد المطلق منه الصحيح كهذا الحديث، ومنه المردود وهو قسمان:

1/ الفرد المخالف.

2/ الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ما يجبر تفرده.

المطلب الثاني: في المتابعات:

المسألة الأولى: في تعريف المتابعات:

في اللغة:

المتابعات جمع متابعة، من تابعه على كذا متابعة و تِباعا بالكسر، والتِّباعُ، الوِلاءُ، يقال تابَعَ فلان بين الصلاة وبين القراءة إذا والَى بينهما ففعل هذا على إِثْر هذا بلا مُهلة بينهما[1].

وتابع الرجل عمله أي أحكمه وأتقنه. ومنه قول أبي واقد الليثي: (تابعنا الأعمال فلم نجد شيئا أبلغ في طلب الآخرة من الزهد في الدنيا) أي أحكمناها وعرفناها.

وقيل المتابعة مصدر تابع بمعنى وافق فهي الموافقة.

في الاصطلاح:

عرفها الزركشي رحمه الله بقوله: (المتابعة أن يوافق الراوي راو آخر في روايته عن ذلك الشيخ)[2].

قال: سميت متابعة لأنها مفاعلة من الجانبين كأنه تبعه في هذه الرواية[3].

والمختار أنها:

مشاركة راو راويا آخر في رواية الحديث عن شيخه أو عمن فوقه مع الاتحاد في الصحابي.

المسألة الثانية: أقسام المتابعة:

المتابعة تنقسم إلى قسمين:

1/ متابعة تامة: وهي أن تحصل المشاركة للراوي نفسه في رواية الحديث عن شيخه.

أو هي: مشاركة الراوي في حديثه عن شيخه مع الاتحاد في كل رجال السند أو إلى آخر السند.

---

(1) ينظر: مختار الصحاح (ص: 45)، لسان العرب (1/ 417).

(2) النكت على مقدمة ابن الصلاح (2/ 169).

(3) النكت على مقدمة ابن الصلاح (2/ 169).

2/ متابعة قاصرة أو ناقصة: وهي أن تحصل المشاركة للراوي في رواية الحديث في أعلى من شيخه ولو في الصحابي.

المطلب الثالث: في الشاهد

المسألة الأولى: تعريف الشاهد:

في اللغة:

اسم فاعل من الشهادة، وسمي بذلك لأنه يشهد بأن للحديث الفرد أصلا ويقويه كما يقوي الشاهد دعوى المدعي.

في الاصطلاح:

قيل في تعريفه أقوال منها:

1/ عرفه الزركشي بأنه الذي لا تقع الموافقة في الشيخ ولا في الراوي وإنما تقع في المتن بأن يُروى معناه من حديث آخر[1].

2/ وعرفه ابن حجر بقوله: (الشاهد أن يُروى حديث آخر بمعناه من حديث صحابي آخر)[2].

والتعريف المختار للشاهد هو: الحديث الذي يروى عن صحابي مشابها لما روى صحابي آخر في اللفظ والمعنى، أو في المعنى فقط.

أو: **الخبر المشارك للحديث الفرد في اللفظ أو في المعنى.**

المسألة الثانية: أقسام الشاهد:

ينقسم الشاهد إلى قسمين:

1/ شاهد باللفظ والمعنى.

2/ شاهد بالمعنى فقط.

---

(1) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (2/ 170).

(2) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (2/ 682).

المطلب الرابع: في مسائل متعلقة بالمتابعات والشواهد:

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: الفرق بين الشاهد والمتابعة

1/ قيل: المتابعة ما جاء موافقا باللفظ، سواء كان من رواية ذلك الصحابي أم لا، والشاهد ما حصل بالمعنى كذلك.

2/ وقيل: الشاهد ما جاء موافقا من حديث صحابي آخر[1] سواء باللفظ أو المعنى، وهو قول الجمهور، قال السخاوي رحمه الله: (المختار: أن ما يروى من حديث ذاك الصحابي فالتابع، أو عن غيره فالشاهد، سواء كانا باللفظ أو المعنى)[2].

وهذا هو الصحيح، وقد تطلق المتابعة على الشاهد وبالعكس،

وقد نص الحافظ في النكت أن ذلك قليل[3].

وقال في النزهة[4] بأن الأمر فيه سهل.

أي أن الخلاف في ذلك خلاف لفظي لا حقيقي، وهذا غير صحيح، لأن الذي استقر عليه الاصطلاح هو التفريق بينهما إلا فيما ندر.

المسألة الثانية: فائدة المتابعات والشواهد:

يستفاد منها تقوية الحديث، لذا فيدخل في باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتج بحديثه وحده، بل يكون معدودا في الضعفاء، فأحيانا لا يصح الأصل فلا يعتمد عليه لكن على المتابعات، وأحيانا قد يكون كل من المتابع والمتابَع لا اعتماد عليه وحده وإنما على مجموع الطرق -أي على الأصل وعلى الشواهد والمتابعات- فباجتماعهما تحصل القوة.

قال السخاوي رحمه الله: (كما أنه لا انحصار للمتابعات في الثقة، كذلك الشواهد، ولذا قال ابن الصلاح: واعلم أنه قد يدخل في باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتج بحديثه

---

(1) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (1/ 259).

(2) التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر ص: (73).

(3) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (2/ 682).

(4) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص: 16).

وحده، بل يكون معدودا في الضـعفاء، وفي كتـابي البخـاري ومسـلم جماعـة مـن الضـعفاء ذكراهم في المتابعات والشواهد) [1].

قال النووي في شرح مسلم: (وإنما يفعلـون هـذا -أي إدخـال الضـعفاء في المتابعـات والشواهد - لكون المتابع لا اعتماد عليه، وإنما الاعتماد على من قبله).

تنبيه:

لابد من التبيه على أنه ليس كل ضعيف يصلح لاعتبـار بـه وتقويـة الحـديث بروايتـه؛ ولهذا يقول الدارقطني وغيره في الضعفاء: فلان يعتبر به، وفلان لا يعتبر به[2].

لكن قد يتساهل البعض ويطلق على رواية الواهي متابعة لكن لا يتقوى بهـا الحـديث، لذا قال البقاعي رحمه الله: (الذي يظهر من تصرفاتهم عدم التفرقة بين الـواهي وغـيره في تسـمية مشاركة كل منهما متابعة، وإن كانت متابعـة الـواهي لا تفيـد المقصـود مـن الحـديث، وهـو الحجية إذا كانت الطريق الأخرى غير قوية)[3].

---

(1) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (1/ 257).

(2) النكت الوفية بما في شرح الألفية (1/ 479).

(3) النكت الوفية بما في شرح الألفية (1/ 478).

المطلب الخامس: مثال للمتابعة والشاهد:

ذكر الحافظ ابن حجر رحمه الله مثالا جمع المتابعة التامة والقاصرة والشاهد:

وهو: ما رواه الشافعي رحمه الله عن مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «الشهر تسع وعشرون، فلا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروه، فإن غم عليكم؛ فأكملوا العدة ثلاثين»[1].

فهذا الحديث بهذا اللفظ ظن بعض العلماء أن الشافعي رحمه الله تفرد به عن مالك رحمه الله، فعدوه في غرائبه؛ لأن أصحاب مالك رووه عنه بهذا الإسناد، وبلفظ: «فإن غم عليكم فاقدروا له».

لكن وجد له متابعة تامة، وهي:

ما أخرجه البخاري من رواية عبد الله بن مسلمة القعنبي عن مالك به.

وذكر الحافظ ابن حجر وتبعه السخاوي أن البيهقيَّ رحمه الله ممن زعم تفرد الشافعي به، واستغربا وقوع ذلك منه فقال الحافظ رحمه الله: (أشار البيهقي إلى أن الشافعي تفرد بهذا اللفظ عن مالك، فنظرنا فإذا البخاري قد روى الحديث في صحيحه فقال: ثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي، ثنا مالك به بلفظ الشافعي سواء، فهذه متابعة تامة في غاية الصحة لرواية الشافعي، والعجب من البيهقي كيف خفيت عليه، ودل هذا على أن مالكا رواه عن عبد الله بن دينار باللفظين معا)[2].

والصحيح أن البيهقي لم تخف عليه هذه الرواية وليس في كلامه ما يشير إلى تفرد الشافعي، فقد روى حديث ابن عمر بلفظ «فإن غم عليكم فاقدروا له» ثم قال: (ورواه البخاري في الصحيح عن القعنبي عن مالك إلا أنه قال: «فأكملوا العدة ثلاثين» ثم رواه من طريق الشافعي عن مالك به وفيه «فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين».

(1) الأم (3/ 231).

(2) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (2/ 683)، وانظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (1/ 259).

ثم قال: (ورواية الجماعة عن مالك على اللفظ الأول -يعني «اقدروا له»- ثم قال: وإن كانت رواية الشافعي والقعنبي من جهة البخاري محفوظة فيحتمل أن يكون مالك رواه على اللفظين جميعا)[1].

وله أيضا متابعة قاصرة، وهي:

ما أخرجه ابن خزيمة في صحيحه من رواية عاصم بن محمد بن زيد عن أبيه محمد بن زيد عن جده عبد الله بن عمر بلفظ: «فكملوا ثلاثين».

وفي صحيح مسلم من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بلفظ: «فاقدروا ثلاثين».

وله شاهد وهو:

ما رواه النسائي من رواية محمد بن حنين عن ابن عباس عن النبي ﷺ، فذكر مثل حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر سواء.

وما رواه البخاري من رواية محمد بن زياد عن أبي هريرة بلفظ: «فإن غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين».

---

(1) السنن الكبرى للبيهقي (4/ 345).

(1)

. (1)